Journal of
Comparative Criminal Jurisprudence
www.jccj.ir

Volume 4, Issue 5, 2025

The Legal Framework for the Use of Modern Means of Proof in the Egyptian Legal System

Davood Mohebbi [1*], Salah Hasan Sabghani [2]

1. Assistant Professor, Public Law Department, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.
2. Phd Student, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.

ARTICLE INFORMATION

Type of Article:
Original Research
Pages: ***1-39***

Article history:
Received: *21 Nov 2024*
Published online: *19 Feb 2025*

Keywords:
Use of Modern Means of Proof, Administrative Litigation, Egyptian Legal System, Digital Transformation.

ABSTRACT

The research concludes, in general, that the effectiveness of modern means of proof in administrative litigation is not measured merely by their legislative recognition, but rather by the extent to which the surrounding legislative, judicial, and technical environment is integrated. A comparative analysis suggests that Egypt possesses a high degree of integration between legislation, judicial practice, and digital transformation. Iran represents an advanced model in the digitization of administrative and judicial procedures, granting the administrative judge an active role in investigation and the collection of evidence—though some technical and organizational challenges persist. Iraq, meanwhile, requires further strengthening of its legislative, procedural, and technical frameworks. Consequently, the optimal path for all three nations lies in adopting an integrated system for electronic evidence—one that strikes a balance between the administrative judge's discretion in evaluating evidence, the assurance of the evidence's integrity and the lawfulness of its acquisition, the protection of defense rights and privacy, and the efficient and expeditious resolution of administrative disputes.

This is an open access article under the CC BY license. © 2025 The Authors.

How to Cite This Article: Mohebbi, D & Sabghani, S. H (2025). "The Legal Framework for the Use of Modern Means of Proof in the Egyptian Legal System". *Journal of Comparative Criminal Jurisprudence*, 4(5): 1-39.

فصلنامه فقه جزای تطبیقی

www.jccj.ir

دوره چهارم، شماره پنجم، اسفند ۱۴۰۳

الإطار القانونی لاستخدام وسائل الإثبات الحدیثة فی النظام المصری

داود محبی [۱*]، صلاح حسن صبغانی [۲]

۱. استاذ مساعد، قسم قانون العام، کلیه القانون، جامعه قم، قم، ایران.

۲. طالب دکتوراه، کلیه القانون، جامعه قم، قم، ایران.

اطلاعات مقاله

نوع مقاله: پژوهشی

صفحات: ۱-۳۹

سابقه مقاله:

تاریخ دریافت: ۱۴۰۳/۰۸/۳۰

تاریخ انتشار: ۱۴۰۳/۱۲/۰۱

واژگان کلیدی:

ا ستخدام و سائل الإثبات الحدیثة، الدعوی الإداریة، النظام الم صري، التحول الرقمي.

چکیده

خلص البحث بصورة عامة إلى أن فعالية وسائل الإثبات الحديثة في الدعوى الإدارية لا تقاس بمجرد الاعتراف التشريعي بها، وإنما بمدى تكامل البيئة التشريعية والقضائية والتقنية التي تحيط بها. ومن خلال المقارنة يمكن القول إن مصر تتمتع بدرجة متقدمة من التكامل بين التشريع والتطبيق القضائي والتحول الرقمي، في حين تمثل إيران تجربة متقدمة في رقمنة الإجراءات الإدارية والقضائية ومنح القاضي الإداري دورا إيجابيا في التحقيق وجمع الأدلة، مع استمرار بعض التحديات التقنية والتنظيمية، بينما يحتاج العراق إلى تعزيز الإطار التشريعي والإجرائي والتقني بصورة أكبر. وعليه، فإن الاتجاه الأمثل للدول الثلاث يتمثل في تبني نظام متكامل للإثبات الإلكتروني يحقق التوازن بين حرية القاضي الإداري في تقدير الدليل، وضمان سلامته ومشروعية الحصول عليه، وحماية حقوق الدفاع والخصوصية، وتحقيق سرعة وفعالية الفصل في المنازعات الإدارية.

خوانندگان این مجله، اجازه توزیع، ترکیب مجدد، تغییر جزئی و کار روی مقاله حاضر به صورت غیرتجاری را دارند.

© تمامی حقوق انتشار این مقاله، متعلق به نویسنده می‌باشد.

مقدمه

شهد النظام القانوني المصري خلال العقود الأخيرة تطورا ملحوظا في مجال تنظيم المعاملات الإلكترونية، نتيجة الانتشار المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد الجهات العامة والخاصة على الوسائل الرقمية في إنشاء المستندات وتبادل البيانات وحفظها. وقد انعكس هذا التطور على مجال الإثبات، إذ أصبحت الأدلة الإلكترونية والرقمية تفرض نفسها باعتبارها وسيلة مهمة لإثبات العديد من الوقائع والتصرفات القانونية، الأمر الذي استلزم وضع إطار تشريعي يحدد شروط الاعتداد بها ومدى حجيتها أمام القضاء.

وتكتسب دراسة وسائل الإثبات الحديثة في النظام المصري أهمية خاصة في مجال القضاء الإداري، بالنظر إلى التوسع في استخدام الوسائل الإلكترونية في أعمال الإدارة وإدارة الملفات والمعلومات وإصدار القرارات وتقديم الخدمات العامة. وقد أدى ذلك إلى نشوء وقائع ومستندات ذات طبيعة إلكترونية يمكن أن تكون محل منازعة أمام القضاء الإداري، الأمر الذي يقتضي تحديد مدى إمكانية الاستناد إليها في الإثبات، والضوابط التي تحكم قبولها وتقدير حجيتها.

وقد اتجه المشرع المصري إلى الاعتراف بالوسائل الإلكترونية ضمن منظومة قانونية تهدف إلى تحقيق الثقة في المعاملات الرقمية وتنظيم المحررات والتوقيعات الإلكترونية، بما يسمح بإضفاء آثار قانونية على بعض صور الأدلة الإلكترونية متى استوفت الشروط التي حددها القانون. ولا يقتصر أثر هذا التنظيم على المعاملات المدنية والتجارية، وإنما يثير تساؤلا مهما بشأن مدى امتداده إلى المنازعات الإدارية، ومدى قدرة القواعد القانونية القائمة على استيعاب طبيعة الدليل الإلكتروني في البيئة القضائية الإدارية. وتتصل حجية وسائل الإثبات الحديثة في النظام المصري بمجموعة من المسائل القانونية والفنية، من أهمها إمكانية التحقق من مصدر المحرر الإلكتروني، والتأكد من سلامة محتواه، وإثبات نسبته إلى الشخص الذي صدر عنه، فضلا عن ضمان عدم تعرضه للتغيير أو العبث. كما تبرز أهمية التوقيع الإلكتروني باعتباره وسيلة للتحقق من هوية منشئ المحرر وإثبات إرادته، وهو ما يساهم في تعزيز الثقة في المستندات والبيانات الإلكترونية المقدمة أمام القضاء. ولذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الاول: التشريعات المصرية المتعلقة بالإثبات الإلكتروني في القضاء الإداري

المطلب الثاني: التطبيقات العملية لاستخدام وسائل الإثبات الحديثة في المحاكم المصرية

المطلب الأول: التشريعات المصرية المتعلقة بالإثبات الإلكتروني في القضاء الإداري

شهد المشرع المصري تطورا تدريجيا في تنظيم الإثبات الإلكتروني استجابة للانتشار المتزايد للمعاملات الرقمية واعتماد الجهات العامة على الوسائل الإلكترونية في أداء أعمالها وتوثيقها. وقد انعكس ذلك في مجموعة من التشريعات التي أقرت، بدرجات متفاوتة، الحجية القانونية للمحررات والتوقيعات والبيانات الإلكترونية، بما أسهم في توفير أساس قانوني للاعتداد بهذه الوسائل أمام القضاء. وتبرز أهمية دراسة هذه التشريعات في نطاق القضاء الإداري من خلال بيان مدى انطباق أحكامها على المنازعات الإدارية، ومدى إمكانية الاستناد إلى الأدلة الإلكترونية في إثبات الوقائع المرتبطة بأعمال الإدارة، فضلا عن تحديد شروط قبولها وحجيتها والضمانات اللازمة للتحقق من صحتها وسلامة مصدرها. ومن ثم فإن بحث الإطار التشريعي المصري للإثبات الإلكتروني يمثل أساسا مهما لتقييم مدى قدرة المنظومة القانونية على مواكبة التحول الرقمي وتحقيق التوازن بين الاستفادة من الوسائل الحديثة وضمان حقوق أطراف الدعوى الإدارية.

الفرع الأول: التشريعات المصرية المنظمة للإثبات الإلكتروني

تناول المشرع المصري قضية الاثبات في الباب السادس من الكتاب الأول الخاص بالإلتزامات، في حين كان يضع القواعد الإجرائية في الباب السابع من القسم الأول في قانون المرافعات الملغى ، وبالرجوع الى قانون مجلس الدولة المصري رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نجد أنه قد نظم بعض مسائل متعلقة بوسائل تحضير الدعوى أمام المحاكم الإدارية وإجراءات الإثبات، وذلك من خلال المواد / ٢٤ الى ٥٤ منها، دون أن يتطرق الى وسائل الإثبات

[1] أبو العينين، ماهر، ٢٠١٧، الدفوع الإدارية والموضوعية أمام القضاء الإداري، ط ٢، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة، ص ٢٤٩.

أمامها، وأن يحدد قيمة كل منها. وبذلك فإن مجلس الدولة المصري على غرار نظيره الفرنسي غير مقيد بوسائل إثبات محددة يلتزم بها بحيث لا يجوز تطبيق ما عداها وإنما له الحرية الكاملة في تطبيق وسائل القانون الخاص بما يتلاءم مع قناعة القاضي بإعتبار أن طرقا للإثبات تنسجم مع الخصوصية التي تتمتع بها الدعوى الإدارية.[١]

كما – لا يمكن للقاضي الإداري اللجوء الى بعض طرق الإثبات التي لا تنسجم مع طبيعة الدعوى الإدارية، ومنها اليمين الحاسمة، حيث تتعلق دعوى الإلغاء بالنظام العام وجاء في قانون الإثبات المصري والعراقي بأنه لا يمكن توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة النظام العام،[٢] كما[٣] قضت محكمة النقض المصري بأن اليمين الحاسمة وسيلة مستبعدة تماما أمام القضاء الإداري لإعتبارات تتعلق بالنظام العام وبطبيعة الدعوى الإدارية التي تقوم بين طرفين أحدهما الإدارة التي تتصرف بغرض تحقيق المصلحة العامة بمعرفة موظفيها وهو ما يمنع توجيه اليمين الحاسمة الى موظفيها أمام القضاء الإداري.[٤]

ويعد قانون التوقيع الإلكتروني المصري ٢٤ رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ أولى الخطوات التي اتخذت في هذا الطريق حيث أسبغ الحجية على المحررات والكتابات الإلكترونية، فصار يمكن الاعتداد بها كأدلة أمام القضاء، مثلها مثل المحررات الورقية.[٥] وتعد رقمنة القضاء خطوة في سبيل هدف أشمل الوصول إلى تعميم نظام التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد، كي تتجرد العملية القضائية من كافة العراقيل المادية أمام سرعة الفصل في النزاع، فيحل البريد الإلكتروني والملفات الممسوحة ضوئيا محل المذكرات والخطابات المطبوعة، وتعقد الجلسات عبر اتصالات مرئية بدلا من الحضور الفعلي للخصوم. ومع استمرار المشاكل التي طالما عانى منها مرفق القضاء، بدءا من قدم المباني إلى بطء التقاضي، نظرا إلى عدد القضايا الضخم والحاجة الدائمة إلى مزيد من القضاة، ناهيك بإمكانية تلف الوثائق وبيروقراطية التقاضي، ظهرت الرقمنة كأنها الحل السحري لجميع هذه المشاكل، تغنيا بساحات المحاكم الفارغة والقاضي الذي يسير بال لابتوب" بدلا من أكوام الوثائق والأوراق في الدول التي تطبق هذا النظام حتى وصل الأمر بالقضاء الإداري، في عام ٢٠١٤، إلى دعوة مجلس النواب، الذي لم يكن انعقد بعد حينها، إلى مناقشة نظام التقاضي الإلكتروني بحيث تتخذ الخطوات التشريعية اللازمة للأخذ به في النظام القضائي المصري، وذلك للقضاء على ظاهرة بطء التقاضي والتيسير على المتقاضين.

كما تم إنشاء أقسام مكافحه جغرافيه مهمتها القيام بأعمال البحث حسب مكانها الجغرافي بعد استكمال مقاوماتها البشرية والمادية وتخضع للإشراف الفني والتقني لإدارة مكافحة جرائم الحاسب الآلي وشبكه المعلومات والمواثيق.[٧] إضافة إلى إنشاء إدارة عامه للمصنفات وحماية الملكية الفكرية وتعمل علي مكافحة جرائم النسخ والتقليد باستخدام الحاسبات باعتبارها أكثر الجرائم المعلوماتية شيوعا، وإنشاء الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة تعمل على مكافحة الجرائم الإقتصادية التقليدية بصفه عامه والجرائم المستحدثة بصفه خاصة.[٨]

---

[١] الشمري، ماهر عباس ذيبان، وسائل الإثبات في الدعوى الإدارية، مصدر سابق، ص ٦٠.

[٢] المادة / ١١٥ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية المصري.

[٣] المادة / ١١٦ من قانون الإثبات العراقي.

[٤] الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٥ ق – جلسة ١٩٨٣/٥/٣ نقلا عن: عكاشة، حمدي ياسين، ٢٠١٠، موسوعة المرافعات الإدارية والإثبات في قضاء مجلس الدولة، ج ٦، الإثبات في الدعوى الإدارية، منشأة المعارف الإسكندرية، ص ٣١٣.

[٥] قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤.

[٦] إمام، سحر عبد الستار، ٢٠١٨، انعكاسات العصر الرقمى على قيم وتقاليد القضاء، المجة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية مجلة الكترونية، العدد ١٠ يناير، ص ٥٩.

[٧] القرار الوزاري رقم ٣٥٢١ لسنه ٢٠٠٤ بشأن إنشاء قسم لمكافحة جرائم الحاسب الآلي وشبكه المعلومات بالإدارة العامة للبحث الجنائي بمديرية امن القاهرة، المنشور في الأوامر العمومية بوزارة الداخلية، العدد الثالث، مارس ٢٠٠٤، ص ٠٩٠٨.

[٨] القرار الوزاري رقم ١٣٥٠٧ لسنه ٢٠٠٢ بشأن إنشاء إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكه المعلومات الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٧، منشور في الأوامر العمومية بوزارة الداخلية المصرية العدد السابع، ص ١٨.

فالتوقيع هو قوام المستند الورقي العادي سواء كان بالإمضاء أو البصمة أو الختم، فوجوده يمنح المستند العادي القوة القانونية في الإثبات ، لذلك فإن صورة هذا المستند لا قوة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدى به إلى الأصل، فإذا انعدم الأخير، فلا يعتد بالصورة إلا على سبيل الاستئناس.

فالقاعدة أن صورة المستند العادي لا قيمة لها في الإثبات؛ لأنها لا تحمل توقيعات ذوي الشأن، أما إذا وجد أصلها فيرجع إليه، ومادام الرجوع يتم إلى الأصل، فإن الحجية ستكون للأصل لا للصورة. وهذا ما انتهى إليه قضاء محكمة النقض المصرية، الذي جاء فيه صوّر الأوراق العادية خطية كانت أو فوتوغرافية – ليست لها حجية ولا قيمة في الإثبات، إلا بمقدار ما تهدى إلى الأصل الموقع عليه إذا كان موجودا، فيرجع إليه كدليل للإثبات إما إذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة إذا أنكرها الخصم، إذ أنها لا تحمل توقيع من صدرت منه. وكذلك جاء في قضاء محكمة التمييز العراقية، ولما كانت الورقة المبرزة عبارة عن صورة ضوئية لعقد البيع، فلا يمكن الاعتداد بها لإثبات الدعوى، ما لم يكن أصلها موجودا. لاشك أن قوام الدليل الكتابي الالكتروني العادي، هو التوقيع الإلكتروني الرقمي المعهور به وفق قوانين الإثبات الحديثة، ومع ذلك فإن عدم وجود هذا التوقيع في صورة الدليل الكتابي الالكتروني العادي، لا يعني إهدار قيمة هذه الصورة في الإثبات؛ إذا وجد نص في قوانين التوقيعات الإلكترونية يقرر ذلك، لأن النص الوارد في القانون الخاص يقيد النص الوارد في القانون العام، ويكون الرجوع إلى الأخير – العام – متى خلا القانون الخاص من نص ينظم الحالة محل النزاع. أما إذا تضمنت النسخة الورقية أو الإلكترونية توقيع منشئ الدليل الكتابي الالكتروني العادي بعد طبعها أو نسخها، وجاءت مطابقة لأصلها، فإنها تتمتع بحجية الأصل في الإثبات، هذا هو موقف المشرع المصري إزاء حجية صور الدليل الكتابي الالكتروني العادي في الإثبات.[٧]

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، رأت النور أولى الخطوات الجادة في سبيل رقمنة مرفق القضاء، تقودها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي وقعت مع وزارة العدل بروتوكول تعاون لتطوير منظومة العمل القضائي والإداري بوزارة العدل، لتقديم خدمات قضائية عديدة عبر الإنترنت، كتقديم الدعوى إلكترونيا ومتابعتها، وخدمات المحمول، واستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية كالحوسبة السحابية ونظم التوقيع الإلكتروني. وتلا هذا البروتوكول بروتوكولان آخران، أولهما مع المحكمة الدستورية العليا في ٢٠١٣ بغرض تحويلها إلى أول محكمة لا ورقية في مصر حيث تضمن بروتوكول العمل مشروعا للإدارة الإلكترونية للدعاوى، ومشروع تطوير بوابة لخدمات المحكمة الدستورية العليا، ومشروع رقمنة مكتبة المحكمة الدستورية العليا، ومشروع ميكنة الموارد المؤسسية، وثانيهما مع محكمة النقض في ٢٠١٥. والجدير بالذكر أن موقعي المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض قد جددا فعلا وصارا أيسر في الاستخدام، إلى جانب توفيرهما العديد من الخدمات والمعلومات للمستخدمين، مع نشر آخر المستجدات القضائية والتشريعية.[٨]

ورغم التأكيد في مناسبات عديدة وعبر الحكومات المتعاقبة على أهمية التحول الرقمي لمرفق القضاء كان التقدم في هذا الملف بطيئا للغاية، ما أثر على سرعة رقمنة المحاكم المصرية، وبوجه خاص المحاكم الإدارية، وذلك رغم توافر الدراسات والحلول التقنية. كما لم تتخط الجهود المنفذة مرحلة

---

[١] طعن مدني رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٦/٣/٦، الحكم منشور على موقع محكمة النقض المصرية.

[٢] المادة (١٦) من قانون الإثبات المصري على أن تكون للرسائل الموقع عليها قيمة المستند العادي من حيث الإثبات، وتكون للبرقيات هذه القيمة، إذا كان أصلها المودع في مكتب التصدير موقعا من مرسلها، وتعتبر البرقية مطابقة لأصلها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك، وإذا أعدم أصل البرقية، فلا يعتد بالبرقية إلا لمجرد الاستئناس يقابلها نص المادة (٢٧) من قانون الاثبات العراقي.

[٣] محمد، حسن عبد الفتاح السيد، ٢٠١٧، بصمة الوجه الالكترونية كوسيلة اثبات، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص ٣١.

[٤] طعن مدني رقم ٣٤ لسنة ٥٣ جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥، الحكم منشور على موقع محكمة النقض المصرية.

[٥] حكم محكمة التمييز الاتحادية رقم ٢٥ / الهيئة المدنية الموسعة / ٢٠١٢ في ٢٠١٢/١/٢٥ (غير منشور).

[٦] بهجت، احمد عبد التواب محمد، ٢٠١٩، ابرام العقد الالكتروني، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٢١٥.

[٧] الدمياطي، تامر محمد سليمان، ٢٠٠٩، اثبات التعاقد الالكتروني عبر الانترنت، ط ١، مصر، بهجات للطباعة، ص ٧٣٠.

[٨] ابو سمهدانة، عبد الناصر عبد الله، ٢٠١٧، نحو قضاء اداري الكتروني، بحث منشور فى مجلة جامعة الازهر، غزة، عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكم، العدد ١٩، ص ٣٣١.

ميكنة الوثائق والشهر العقاري، وظل الحلم الإلكتروني" في تقديم دعوى إلى المحكمة عبر الإنترنت وصولا إلى تلقي الحكم بـ "الإيميل" حلما بعيد المنال.[١]

ونرى أن استهلال الدعاوى الإلكترونية من خلال المحاكم الاقتصادية كان اختيارا موفقا من قبل المشرع المصري، نظرا إلى أن معظم القضايا التي تنظرها قضايا مالية وتجارية تتعلق أغلبها باشخاص اعتبارية شركات وخلافه، ما يوفر بنية جيدة لتقديم الدعاوى الإلكترونية، كما نرى أن المشرع قد وفق في إتاحته كخيار بدون التنازل كليا عن الجوانب المادية لعملية التقاضي.

ومنذ ٢٠٢٠، أعلنت وزارة العدل المصرية استكمال ميكنة كافة المحاكم على مستوى الجمهورية بنهاية عام ٢٠٢١، والبالغ عددها ٣٩٢ محكمة، من خلال ميكنة التقاضي وجعله إلكترونيا منذ تحرير الدعوى في قسم الشرطة وحتى صدور الحكم، مع تعميم تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد، وكذلك عن سعيها إلى التخلي الكامل عن الورقة والقلم في المحاكم بمشروع رقمنة محاضر الجلسات وتحويل الصوت إلى نص مكتوب وأيضا توقيع بروتوكول تعاون جديد بين المحكمة الدستورية العليا ووزارة الاتصالات بغرض استكمال مشروع الإدارة الإلكترونية للدعاوى. كما دشنت وزارة العدل المصرية بوابة مصر الرقمية، التي تقدم خدمة إقامة دعوى مدنية عن بعد لعدد من المحاكم، وذلك بدون الحاجة إلى الذهاب إليها، كما تتيح هذه البوابة خدمات أخرى كثيرة، مثل إجراء التوكيلات واستخراج الوثائق الرسمية.[٣]

واستجابة للالتزامات الدستورية المتعلقة بحماية أمن المعلومات ومواجهة المخاطر التي تهدد البيئة الرقمية، اتجه المشرع المصري إلى وضع مجموعة من التشريعات التي تناولت جوانب مختلفة من الأمن السيبراني والجرائم المرتكبة باستخدام الوسائل الإلكترونية، ومن أبرزها قانون مكافحة الإرهاب رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٥، الذي يمثل إحدى الخطوات التشريعية المهمة في تطوير السياسة الجنائية المصرية لمواجهة الجرائم الإرهابية، من خلال وضع أحكام موضوعية وإجرائية تتلاءم مع الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم.[٤]

وقد تضمن القانون عددا من الأحكام التي تناولت استخدام الوسائل الإلكترونية في ارتكاب الأفعال الإرهابية أو تسهيلها، إذ جرمت المادة (١٥) استخدام التنظيمات الإرهابية لوسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية أو الإلكترونية في الأفعال المرتبطة بنشاطها الإرهابي. كما تناولت المادة (٢٠) الأفعال المتعلقة بإخفاء أو إتلاف الأدلة الرقمية التي يمكن أن تسهم في الكشف عن الجريمة أو تحديد مرتكبيها وضبطهم، بما يعكس أهمية الدليل الرقمي في إجراءات مكافحة الجرائم الحديثة. كذلك عالجت المادة (٢٩) من القانون بعض صور إساءة استخدام شبكات الاتصالات والإنترنت، من خلال تجريم إنشاء أو استخدام شبكات الاتصال أو المواقع والوسائل الإلكترونية لأغراض مرتبطة بالترويج للأفكار والمعتقدات الإرهابية أو التأثير في سير العدالة. كما شمل التجريم صورا من الدخول غير المشروع إلى المواقع الإلكترونية الحكومية بهدف الحصول على البيانات أو المعلومات المخزنة فيها أو تغييرها أو كشف سريتها، متى كان ذلك مرتبطا بارتكاب جريمة إرهابية. ويكشف هذا التنظيم عن اتجاه المشرع المصري إلى إدخال الوسائل الرقمية ضمن نطاق الحماية الجنائية، ومواجهة استغلالها في ارتكاب الجرائم الإرهابية أو إخفاء أدلتها.

---

[١] محمود، أشرف جودة محمد، ٢٠٢٠، المحاكم الالكترونية فى ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة كلية الشريعة والقانون جامعة الازهر فرع دمنهور، ع ٣٥، ج ٣، ص ٥٢.

[٢] نصت المادة (١٦) من القانون رقم (١٤٦) لسنة ٢٠١٩ على أن يعلن أطراف الدعوى المقامة الكترونيا الخصوم بصحيفتها وطلباتها العارضة والادخال على العنوان الالكتروني المختار، فإذا تعذر ذلك اتبع الطريق المعتاد للإعلان بقانون المرافعات المدنية والتجارية، وفي هذه الحالة يلتزم قلم الكتاب بتسليم الصورة المنسوخة من صحيفة الدعوى أو الطلبات العارضة أو الادخال في اليوم التالي على الأكثر بعد تذييلها بخاتم شعار الجمهورية إلى قلم المحضرين التابع للمحكمة الاقتصادية المختصة لإعلانها وردها لإيداعها ملف الدعوى الورقي...".

[٣] رقمنة منظومة التقاضي وعقد الجلسات عن بعد، تقرير بالتوصيات الصادرة عن مائدة مستديرة عقدتها وحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في ديسمبر ٢٠٢١ متاح على متاح على https://manshurat.org/node/75051

[٤] علي الدين، رشا، ٢٠٢٤، الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، العدد خاص أبريل، ص ١١٦٩

[٥] الفليتي، سالم بن سلام بن حميد، ٢٠٢٤، أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على منظومة التقاضي في محاكم سلطنة عمان وجمهورية مصر العربية: الواقع والمأمول، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، أبريل، ص ٧٣.

وجاء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨ ليضع إطارا تشريعيا متكاملا لمواجهة الجرائم المرتكبة باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، إذ تناول جملة من المسائل المرتبطة بالبيئة الرقمية، من بينها تحديد المقصود بالبيانات والمعلومات الإلكترونية، وبيان الالتزامات القانونية الملقاة على عاتق مقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، فضلا عن تنظيم بعض الحالات التي يخرج فيها تطبيق النصوص الجنائية عن مبدأ الإقليمية التقليدي، ووضع آليات للتعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية. كما نظم القانون إجراءات حجب المواقع الإلكترونية وطرق التظلم من القرارات المتعلقة بالحجب، وتناول المعدات والوسائط والدعائم الإلكترونية المرتبطة بالنظام المعلوماتي، إلى جانب بيان طبيعة الدليل الرقمي وأهميته ودوره في عملية الإثبات.[١]

كما خصص القانون جانبا مهما لتنظيم الجرائم المعلوماتية، إذ تضمن الباب الثالث منه تحديد الأركان القانونية لمختلف الجرائم التي ترتكب بواسطة أنظمة وتقنيات المعلومات، وبيان العقوبات المقررة لها، فضلا عن تناول بعض الوسائل والأساليب المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم، بما يساعد الجهات المختصة على اكتشافها وضبط مرتكبيها وملاحقتهم قانونا. ومن ثم يمثل هذا القانون أساسا تشريعيا مهما لمواجهة الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الأفعال الإلكترونية المرتبطة بالأنشطة الإرهابية، وتوفير الحماية اللازمة للأنظمة والشبكات والبيانات والمعلومات الرقمية. ويهدف التنظيم التشريعي الذي أقره القانون إلى تحقيق قدر من التوازن بين مقتضيات مكافحة الجرائم المعلوماتية وحماية الأمن العام من جهة، وبين المحافظة على الحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور من جهة أخرى، بحيث لا تتحول إجراءات مواجهة الجريمة الإلكترونية إلى وسيلة للمساس غير المبرر بحقوق الأفراد وضماناتهم القانونية، وإنما تتم في إطار الضوابط والإجراءات التي يحددها القانون.

كما نظم المشرع المصري حماية البيانات الشخصية بموجب قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، الذي وضع إطارا قانونيا متكاملا لحماية البيانات من صور الاعتداء أو الاستخدام غير المشروع. ووفقا للمادة (٢) من القانون، تمتد أحكامه إلى كل من يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فيه، سواء كان مصريا أم أجنبيا، وسواء ارتكبت الجريمة داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها، متى توافرت الشروط التي حددها القانون، بما في ذلك الحالات التي تقع فيها الجريمة خارج الدولة وتكون معاقبا عليها وفقا لقانون الدولة التي وقعت فيها. كما قررت المادة (٥) اختصاص المحاكم الاقتصادية بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون، بما يحقق قدرا من التخصص القضائي في التعامل مع المنازعات والجرائم المرتبطة بالبيانات الشخصية، وتناول القانون تحديد عدد من المفاهيم الأساسية المرتبطة بحماية آلبيانات، ومنها البيانات الشخصية والبيانات الشخصية الحساسة، وأمن البيانات، فضلا عن بيان المقصود بخرق البيانات أو انتهاكها، ووضع مجموعة من الضوابط التي يتعين على المتحكم في البيانات والمعالج لها الالتزام بها عند جمع البيانات أو معالجتها أو تخزينها أو استخدامها. كما خصص الفصل الرابع منه لتنظيم التزامات المسؤول عن حماية البيانات الشخصية، بما يضمن وضع آليات وضوابط تكفل المحافظة على أمن البيانات والحد من مخاطر إساءة استخدامها أو الوصول إليها بصورة غير مشروعة. كما تناول القانون كذلك مفهوم البيانات الشخصية العابرة للحدود، ووضع لها أحكاما وضوابط تتناسب مع طبيعتها، بما يواكب الطابع الدولي لتداول البيانات في البيئة الرقمية. كما خصصت المواد من (٣٥) إلى (٤٨) لتنظيم الجرائم التي تقع على البيانات

---

[١] اللمعي، ياسر محمد، ٢٠٢١، إصلاح العدالة الجنائية عن طريق رقمنة الإجراءات الجنائية، دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر بدمنهور، العدد الثاني، ص ٢٥.

[٢] شحاته، محمد موسي على، ٢٠٢٠، انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمي في ضوء مبادرات الشمول المالي على تطبيقات الحكومة الإلكترونية بجمهورية مصر العربية، بحث منشور بمجلة الدراسات المعاصرة، العدد ٩، ص ٢٠٦.

[٣] الفقي، أحمد مصطفى، ٢٠٢٣، توظيف خوارزميات الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة الجنائية بين الفرص والتحديات، مجلة القانون والتكنولوجيا، كلية القانون، الجامعة البريطانية، مصر، المجلد ٠٣، العدد ٠٢ أكتوبر، ص ٦٠٤

الشخصية، من خلال تحديد الأفعال المجرمة والأركان القانونية اللازمة لقيامها، إلى جانب بيان العقوبات المقررة عليها، بما يعزز الحماية الجنائية للبيانات الشخصية ويوفر إطارا قانونيا لمواجهة الاعتداءات الرقمية التي قد تستهدفها.[١]

وتندرج ضمن التشريعات المصرية ذات الصلة بالأمن السيبراني وحماية البيئة الرقمية مجموعة أخرى من القوانين التي تتكامل في تنظيم استخدام التكنولوجيا ومواجهة صور إساءة استعمالها، ومن أبرزها قانون حماية الملكية الفكرية رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، الذي يوفر حماية قانونية للمصنفات والحقوق الفكرية في البيئة الرقمية، فضلا عن قانون تنظيم الاتصالات رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣ الذي نظم قطاع الاتصالات ووضع عددا من القواعد المرتبطة باستخدام شبكات وخدمات الاتصالات وحمايتها. كما صدر القانون رقم (٧١) لسنة ٢٠٢١ متضمنا إضافة المادة (١٦٨) مكررا إلى قانون العقوبات المصري، والتي تناولت تجريم تصوير أو تسجيل أو إذاعة أو نشر وقائع جلسات المحاكمات الجنائية باستخدام الوسائل الإلكترونية أو غيرها، بما يعزز حماية حرمة الإجراءات القضائية ويحول دون إساءة استخدام التكنولوجيا في التأثير على سير العدالة أو تداول محتوى الجلسات بصورة غير مشروعة. كذلك صدر القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠٢١ ثم القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٣ لتعديل بعض أحكام قانون العقوبات، ولا سيما استبدال نص المادتين (٣٠٦) مكررا (أ) و (٣٠٦) مكررا (ب)، حيث اتجه المشرع من خلال هذه التعديلات إلى تشديد الحماية الجنائية من أفعال التحرش الجنسي، بما يشمل الحالات التي ترتكب باستخدام الوسائل الإلكترونية أو غيرها من الوسائل.

وقد أعطى المشرع المصري في قانون التجارة نفس المفعول القانوني للسند الالكتروني المنتج بالفاكس والتلكس والميكروفيلم وأية وسيلة إلكترونية مماثلة، سواء اكان مستندا أصليا أو نسخة عنه، وقد منح قانون التحكيم المدني والتجاري المصري رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٤ المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ١ في ١٩٩٤/٤/٣١ الحجية القانونية للوسائل الإلكترونية، لكنه يفرض ان تكون المستندات محررة الكترونيا مع قبول كلا الطرفين بسلطة المحكم في الموافقة على الوسائل الالكترونية قبل قبولها. وقد حددت المادة (١) من القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ بشأن التوقيعات الإلكترونية وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المصرية، المصطلحات الالكترونية وفقا لما يلي:

أ- النص الإلكتروني: جميع الحروف والأرقام والرموز والمعاني المميزة التي تحرر بالوسائط الالكترونية

- المحرر الإلكتروني بأنه معلومات البيانات. تشتمل على معلومات مشتقة أو مجمعة أو مخزنة أو مرسلة أو مستلمة، كليا أو جزئيا، بوسائل إلكترونية أو رقمية أو بصرية أو بأي وسيلة أخرى مماثلة.[٣]

وتعرف المادة (١) من قانون التجارة الإلكترونية المصري المحرر الإلكتروني بأنه "إرسال أو إرسال أو استقبال أو تخزين الرموز أو الإشارات أو النصوص أو الصور أو الأصوات أو المعلومات من أي نوع من خلال الوسائط الإلكترونية".[٤]

كما أقر المشرع المصري صراحة مشروعية استخدام الإعلان أو الإخطار الإلكتروني في المجال الضريبي بموجب قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠، إذ أجازت المادة (٥٤) منه إجراء الإعلان بوسائل إلكترونية تتمتع بالحجية القانونية في الإثبات، إلى جانب الوسائل

---

[١] عصام، احمد محمد، ٢٠٢١، اثر التحول الرقمى على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الالكتروني، بحث منشور بمجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، العدد الأول، ص ٩.

[٢] المحروقي، ميادة مصطفى، ٢٠٢٤، القاضي الروبوت وتطور أنظمة العدالة نحو الخوارزمية، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون تحت عنوان الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي والعشرين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون، أبريل، ص ١٢١٣.

[٣] السعيدي، تامر عبد الجبار عبد العباسي، ٢٠١٨، التنظيم القانوني للمزاد الالكتروني، دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، ص ٢٥٤ وما بعدها، هامش ١.

[٤] قانون التجارة الإلكترونية المصري – قانون رقم ١٥ عام ٢٠١٤.

التقليدية. ويعكس هذا التنظيم اتجاه المشرع نحو الاعتراف بالوسائل الإلكترونية كأداة قانونية معتبرة في إيصال الإخطارات وتحقيق العلم بالإجراءات، متى كانت الوسيلة المستخدمة مستوفية للشروط القانونية التي تكفل ثبوت الإرسال والوصول وإمكان التحقق من مضمون الإخطار ومصدره.

يرى الباحث أن المشرع المصري قد خطا خطوات أكثر تقدما من المشرع العراقي في تنظيم البيئة القانونية للإثبات الإلكتروني، إذ لم يقتصر على الاعتراف بالحجية القانونية للمحررات والتوقيعات الإلكترونية، وإنما اتجه إلى بناء منظومة تشريعية متكاملة تشمل مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وحماية البيانات الشخصية، وتنظيم الاتصالات، ودعم التحول الرقمي لمرفق القضاء. ومع ذلك، فإن هذا التقدم التشريعي لا يعني اكتمال التنظيم القانوني للإثبات الرقمي أمام القضاء الإداري، إذ ما تزال الحاجة قائمة إلى وضع قواعد إجرائية أكثر تحديدا تنظم كيفية تقديم الدليل الرقمي وفحصه والتحقق من سلامته ومصدره وسلسلة حيازته، وتحديد مدى سلطة القاضي الإداري في تقدير حجيته عند تعارضه مع الأدلة التقليدية. ومن ثم يرى الباحث أن فاعلية التشريع المصري في هذا المجال لا تقاس بمجرد الاعتراف بالدليل الإلكتروني، وإنما بمدى توفير ضمانات عملية وقضائية تكفل موثوقيته وتحمي حقوق الخصوم، مع ضرورة وضع تنظيم خاص ومتكامل للإثبات الرقمي في المنازعات الإدارية بما ينسجم مع خصوصية القضاء الإداري وطبيعته المرنة في الإثبات.

الفرع الثاني: حجية الأدلة الإلكترونية أمام القضاء الإداري المصري

إن عبء الإثبات هو تحديد الخصم الذي يكلف بإثبات الواقع المتنازع عليه، لأن الإثبات يعد واجبا على الخصوم في الوقت الذي يعد فيه حقا لهم، وتعين أن يتم إلقاء عبء الإثبات على أحد الخصمين، أي يتوزع عبء الإثبات بين الخصمين وكل منهما يدلي بما يؤيد دعواه وقد يتخذ أحدهما من دليل تقدم به خصمه لصالحه بعد أن يفنده ويكون إقتناع القاضي في النهاية من مجموع ما قدمه الخصوم من أدلة.

إن تعيين من يحمل عبء الإثبات من الخصمين يكاد يتوقف عليه مصير الدعوى، فقد يكون الحق متأرجحا بينهما، لا يستطيع أي منهما أن يثبته أو أن ينفيه، فإلقاء عبء الإثبات على أحدهما يعني بالضرورة إما صدور حكم له أو حكم على خصمه ولا تتعلق القواعد المتعلقة بعبء الإثبات بالنظام العام، ويجوز الإتفاق على مخالفتها، سواء قبل النزاع أو في أثنائه، وسواء تم ذلك بطريقة صريحة أو ضمنية مستفادة من مجرد تطوع أحد الخصوم بإثبات ما يقع عليه عبء إثباته، فهو حق للخصوم وحدهم ومن ثم فلا يجوز للقاضي أن ينقل من تلقاء نفسه عبء الإثبات من الشخص المكلف به الى خصمه.[٤]

وعلى الرغم من إمكانية الإستناد على صورة المحررات الرسمية إذا كانت خالية من شائبة التزوير، فإنه يجب تكون مصدقة وفق القانون ، وفي هذه الحالة يبقى الفرد المدعي يحتاج الى الجهة الإدارية المصدرة لهذه السندات لتصديقها حتى تكون مستندا ثبوتيا معتمدا أمام القضاء، كما قد قضى مجلس الدولة المصري في أحد أحكام محكمة القضاء الإداري كإشارة للصفة الكتابية للدعوى الإدارية بالقول "المنازعة أو الخصومة الإدارية أمام محاكم مجلس الدولة تقوم على دفاع المذكرات وليس على المرافعات الشفوية وفقا لطبيعة الدعوى الإدارية"، وفي قرار للمحكمة الإدارية العليا في مصر إذ نص على أن هذا النظام يقوم أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محدودة ومنضبطة ويستطيع ذوو الشأن فيها أن يقدموا

---

[١] محمد، محمد فوزي إبراهيم؛ البغدادي، أحمد محمد، ٢٠٢٢، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، مجلة بنها للعلوم الإنسانية ع ١، ج ٢، ص ١٥٤.

[٢] المشهداني، علي سلمان، ٢٠١٧، قواعد الإثبات في الدعوى الإدارية، دار السنهوري، بيروت، ص ١٥.

[٣] المادة ١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية المصري " على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه " و المادة ٧ من قانون الإثبات العراقي " اولا – البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر. ثانيا –المدعي هو من يتمسك بخلاف الظاهر، والمنكر هو من يتمسك بأبقاء الاصل ".

[٤] الشهاوي، قدري عبد الفتاح، ٢٠٠٦، نظرية الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٦١.

[٥] المحكمة الإدارية العليا العراقي، قرار رقم ٩٧٨ قضاء إداري – تمييز / ٢٠١٨ في ٢٠١٨/٩/٦، وقرار ٦٣٢ / قضاء إداري تمييز / ٢٠١٤ في ٢٠١٦/٩/٨.

مذكراتهم مع مستنداتهم كما يقوم على تحضير الدعوى من هيئة مفوضي الدولة، وليس من حق ذوي الشأن ان يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية وإنما لرئيس المحكمة أن يطلب إليهم أو إلى المفوض ما يراه لازما من ايضاحات.[١]

وتحليلنا للحكمين المذكورين أعلاه هو أن الدعوى الإدارية تتصف بالصفة الكتابية لأنها متعلقة بأعمال الإدارة والمرفق العام التي تطغى على اعمالها الصفة الكتابية ودرجت المعاملات فيها أن تكون كتابة وإن أي طلب يخص الدعوى يقدم إلى القاضي الإداري يشترط فيه أن يكون تحريريا وذلك لكي يسمح للقاضي فحصه وتمحيصه بدلا من الإعتماد على الطلبات الشفهية وذلك لأن البشر بطبيعته النسيان وإن ما يذكر شفاها معرضا للنسيان وحفاظا على حقوق المتقاضين إشترطت أن تكون الإجراءات كتابية. وبناء على ذلك يقوم القاضي الإداري بدور إجرائي في الدعوى يؤثر بدرجة كبيرة في صياغة نظرية الإثبات ويعد المحور الرئيسي الذي تقوم عليه، ويتناول هذا الدور تحضير الدعوى وتهيئتها للفصل فيها بما من شأنه جمع عناصر الإثبات وأدلتها ومعاونة الطرف الضعيف وهو الفرد في سبيل الوصول الى الحقيقة.[٢]

لم يتجه المشرع المصري حتى الآن إلى إصدار تشريع موحد ومتكامل ينظم إجراءات الإعلان الإلكتروني بصورة مستقلة، وإنما تناول بعض جوانبه ضمن تشريعات متفرقة. فقد أجاز قانون المحاكم الاقتصادية رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية، في إطار تنظيم الإجراءات أمام المحاكم الاقتصادية، الاستعانة بالوسائل والوسائط الإلكترونية في بعض الإجراءات، بما في ذلك الإعلان متى توافرت الضوابط القانونية المقررة. كما أسهم قانون التوقيع الإلكتروني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ في إرساء الحجية القانونية للمحررات والرسائل والإخطارات الإلكترونية المستوفية للشروط المقررة، بما يتيح الاعتداد بها في مجال الإثبات على نحو يقارب حجية المحررات التقليدية. وبناء على ذلك، يمكن أن يمثل الإعلان الذي يتم عبر الوسائل الإلكترونية المعتمدة، كمنصات وزارة العدل أو عناوين البريد الإلكتروني الرسمي المسجل، وسيلة فعالة لتحقيق العلم بالإجراء القضائي متى استوفى المتطلبات القانونية والفنية اللازمة، بما يسهم في سرعة إجراءات التقاضي وتحقيق الكفاءة الإجرائية، مع ضرورة المحافظة على ضمانات الخصوم وحقهم في العلم بالدعوى ومباشرة حقوق الدفاع.[٣]

حيث يتسم الاتجاه المصري في مجال الإعلان الإلكتروني بقدر من المرونة في الاستفادة من الوسائل التقنية المستحدثة، ولا سيما في بعض التطبيقات المرتبطة بالمحاكم الاقتصادية والنيابة العامة والخدمات القضائية الرقمية، حيث أتيح استخدام وسائل إلكترونية متعددة لإيصال الإخطارات والمراسلات، من بينها البريد الإلكتروني والمنصات الرسمية والوسائل الرقمية الآمنة. ويعكس هذا الاتجاه توجها نحو توسيع نطاق الوسائل المعتمدة في الإعلان بما يتلاءم مع التطور التكنولوجي، مع عدم التقيد بوسيلة إلكترونية واحدة، متى كانت الوسيلة المستخدمة تكفل إمكانية التحقق من هوية المرسل إليه، وتثبت وصول الإعلان إليه، وتوفر الضمانات الفنية والقانونية اللازمة لسلامة الإجراء. ويجسد ذلك مرونة في تنظيم الإعلان الإلكتروني تسمح بمواكبة التطورات التقنية، مع المحافظة على الغاية الأساسية للإعلان القضائي والمتمثلة في تحقيق العلم الفعلي أو القانوني بالإجراءات القضائية الإدارية.[٤]

وتعد المكالمات الهاتفية والرسائل النصية هي الوسيلة الأسرع والأكثر انتشارا لضمان علم المعلن إليه، وقد اكتسبت حجية قانونية متزايدة في الدول، حيث اعتمدت المحاكم الاقتصادية في مصر وفقا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية مبدأ

---

[١] قرار المحكمة الإدارية العليا في مصر جلسة (٣) في اكتوبر / (١٩٦٨) مجموعة المبادئ القانونية للمحكمة الادارية العليا، المكتب الفني المجلس الدولة.

[٢] زريق، برهان، ٢٠١٧، نظرية التنفيذ الجبري في القانون الإداري، ط ١، بدون دارومكان النشر، ص ١٤٩.

[٣] سويلم، محمد علي، ٢٠٢٠، التقاضي عبر الوسائل الالكترونية في المواد المدنية والتجارية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ص ٢١٤.

[٤] كامل، حسام الدين، ٢٠٢٢، العدالة الإلكترونية والتحول الرقمي في القضاء، دار الجامعة الجديدة، ص ١٥٤.

الإعلان بأي وسيلة إلكترونية حيث نصت المادة (٨) مكرر (أ) على أن يخطر قاضي التحضير الخصوم بالحضور أمام الهيئة بأي وسيلة يراها مناسبة، ومن بينها، البريد الالكتروني أو الاتصال الهاتفي أو الرسائل النصية.[١]

يرى الباحث أن المشرع المصري قد أوجد أساسا قانونيا مقبولا للاعتداد بالأدلة الإلكترونية أمام القضاء الإداري، مستفيدا من الطبيعة المرنة للإثبات في المنازعات الإدارية ومن التطور التشريعي الذي أضفى الحجية على المحررات والتوقيعات والوسائل الإلكترونية. ويحسب للمشرع المصري إتاحة استخدام وسائل الاتصال الحديثة في الإعلان والإخطار، ولا سيما البريد الإلكتروني والرسائل النصية والاتصال الهاتفي، بما يحقق السرعة والمرونة في الإجراءات القضائية، إلا أن هذا التنظيم ما يزال متفرقا بين عدة تشريعات ولم يرتق إلى وضع منظومة موحدة ومتكاملة للإثبات الرقمي أمام القضاء الإداري. ومن ثم يرى الباحث ضرورة تدخل المشرع المصري لتنظيم الدليل الرقمي بصورة أكثر تفصيلا، من خلال تحديد شروط قبوله، وضوابط التحقق من مصدره وسلامته وعدم العبث به، وآليات حفظه وتقديمه وفحصه فنيا، مع منح القاضي الإداري سلطة تقديرية واسعة في وزن حجيته، بما يحقق التوازن بين متطلبات التحول الرقمي وضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع.

المطلب الثاني: التطبيقات العملية لاستخدام وسائل الإثبات الحديثة في المحاكم المصرية

شهدت المنظومة القضائية المصرية خلال السنوات الأخيرة توسعا تدريجيا في توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف مراحل العمل القضائي، بما في ذلك تقديم المستندات والبيانات الإلكترونية والاستعانة بالتسجيلات والرسائل والوسائط الرقمية وغيرها من الأدلة التي أصبحت تفرض نفسها بصورة متزايدة على العملية القضائية. وقد أسهم هذا الاتجاه في الانتقال من الاعتماد الكامل على وسائل الإثبات التقليدية إلى الاستفادة من الوسائل الرقمية التي تتيح سرعة تداول المعلومات وتيسير إجراءات التقاضي والوصول إلى الأدلة وفحصها. وتبرز أهمية دراسة التطبيقات العملية لهذه الوسائل في المحاكم المصرية في الكشف عن مدى انتقال الاعتراف التشريعي بالإثبات الإلكتروني من المستوى النظري إلى التطبيق القضائي الفعلي، وبيان الكيفية التي تتعامل بها المحاكم مع الأدلة الحديثة من حيث تقديمها والتحقق من مصدرها وسلامتها وتقدير حجيتها، فضلا عن الوقوف على أبرز الإشكالات العملية التي قد تواجه استخدامها ومدى تأثيرها في كفاءة وسرعة الفصل في المنازعات القضائية.

الفرع الأول: التطبيقات القضائية للأدلة الإلكترونية في المنازعات الإدارية

ولا تحدد قوانين القضاء الإداري المقارنة سلما للتراتبية بين وسائل الإثبات أمام المحاكم الإدارية، فالقاضي الإداري غير ملزم بطرق معينة للإثبات محددة سلفا، بل يحدد وبكل حرية طرق الإثبات التي تتلاءم مع الدعوى المعروضة وظروفها فتكون مقبول أمامه، كما يحدد قيمة كل منها في الإثبات ويقدر مدى إقتناعه بها دون قيد أو مراعاة لأسبقيات أو لترتيب بين مختلف الطرق التي يعتمد عليها من حيث القوة.

ومع كل هذه السلطات الإيجابية للقاضي الإداري في مجال الإثبات وإمكانياته في تقصي الحقيقة فالثابت أنه لا يتحمل بنفسه عبء الإثبات الذي لا يزال يقع على المدعي، وإنما يلعب دورا كبيرا وبارزا في مجال الموازنة والترجيح بين الأدلة المختلفة ليصبح ميزان عدل بين الطرفين من غير أن يفقد حياده بينهما، فهو لا يحل محل أحدهما ولا يتجاوز أحدهما، علما أنه لا يستطيع الإمتناع عن الأمر بوسائل الإثبات اللازمة لفهم[٣] وقائع الدعوى وبيانها وتقديم المعلومات التي تجعلها صالحة للفصل فيها، ويلتزم بعدم الأمر بالوسائل غير المجدية للتحضير أو الإثبات بحيث تقتصر حريته على الوسائل المنتجة في الإستيفاء فتستبعد بذلك الوسائل الزائدة عن الحاجة.[٤]

---

[١] عرفت الفقرة الثانية من المادة (٨) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ للمحاكم الاقتصادية المصري: قاضي التحضير حيث نصت على أن وتشكل الهيئة برئاسة قاض من بين قضاة الدوائر الاستئنافية بالمحكمة الاقتصادية، يشار إليه في مواد هذا القانون برئيس الهيئة، وعضوية عدد كاف من قضاتها بدرجة رئيس محكمة بالمحاكم الابتدائية على الأقل.....

[٢] علام، محمد يوسف، ٢٠١٢، شهادة الشهود كوسيلة إثبات أمام القضاء الإداري، ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ص ٧٨.

[٣] العامري، علي حسن، ٢٠٢٠، الدعوى الإدارية فرنسا – مصر – العراق، ط ١، مكتبة علي الشندي للطباعة والنشر، بغداد – العراق، ص ٧.

[٤] قرار محكمة التمييز الاتحادية في العراق رقم ١٦٤ / موسعة ثانية / ٢٠١٤ في ٢٠١٤/١١/١١.

وهذا الدور الإستيفائي للقاضي الإداري يتمثل فيما له من حق في استكمال الأوراق والملفات التي لم يستكمل، فضلا عما له من حق في طلب الإيضاحات اللازمة من ذوي الشأن، وعليه فمن المبادئ المستقرة في هذا الخصوص هو أن القاضي الإداري حر في أن يطلب تقديم مختلف وسائل الإثبات وتقدير مدى فائدتها في الملف وما فيها من تقديم كل مستند ضروري لإستجلاء الحقائق المتعلقة بالخصومة، ويرى أنها لازمة في تكوين عقيدته واقتناعه ولها أثر في إثبات الدعوى أو نفيها، فيباشر القاضي هذه الوسيلة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه من أحد أطراف الدعوى.[١]

وتقول محكمة النقض أن مشروعية الدليل تستلزم بالضرورة أن يكون هذا الدليل مستخلصا إستخلاصا سائغا من إجراءات مشروعة تتفق ونصوص القانون وقواعد العدالة وحماية حريات الافراد، فإن كان الدليل الغير مشروع دليل براءة فيذهب الجانب الغالب من الفقه الى جواز الاستناد على دليل غير مشروع تطبيقا لمبدأ أن الأصل في الانسان براءته، وبالتالي فالمحكمة غير ملزمة بإثبات تلك القرينة بإعتبار أنها أصل، كما أن بطلان الدليل المستخلص بوسائل وإجراءات غير مشروعة شرع أساسا لحماية حرية المتهم، فمن غير المقبول أن ينقلب وبالا عليه، فمن حق القاضي الذي يتشكك في دليل إدانة المتهم أن يفسر الشك لمصلحته ويحكم ببرائتة، فمن باب أولي أن يحكم ببراءة المتهم الذي توافر دليل على براءته حتى وإن كان هذا الدليل غير مشروع أو تم الحصول عليه بطرق وأساليب غير مشروعة.[٢][٣]

ففي مصر كان للقضاء المصري عدة تطبيقات في مجال الدليل الإلكتروني، إذ حكمت محكمة جنايات الجيزة بسجن طالب بكلية الطب لستة أعوام لقيامه بالاستيلاء على مليون جنيه من بنك أمريكي وخداع ثلاثة بنوك مصرية عن طريق تزوير عدد من البطاقات الائتمانية حيث جاء في حيثيات الحكم "إن تغيير الرقم المسجل على الشريط الممغنط الخاص بكروت الفيزا يعد تزويرا في محررات رسمية من شأنه إلحاق الضرر بالغير وأضافت المحكمة أن البيانات المعالجة إلكترونيا والمسجلة على البطاقة الائتمانية يعتبر التلاعب فيها بطريقة غير مشروعة من اخطر أنواع الغش بعد أن حل الحاسوب الآلي محل الأوراق في جميع المجالات".[٤]

رغم الصعاب والمآسي التي تسبب بها فيروس كوفيد – ١٩ – فإنه أتاح فرصة قيمة للتعجيل بخطط رقمنة القضاء، تنفيذا للتوجيهات الصحية المتعلقة بالتجمعات. فجاءت خطة جديدة لميكنة المنظومة القضائية، وضعتها وزارة الاتصالات مع وزارة العدل والهيئات القضائية، بأبعاد أكثر طموحا وجسارة، متضمنة وضع نظام إلكتروني لتجديد حبس المتهمين، وعقد جلسات المحاكم عن بعد"، وميكنة المحاكم الابتدائية والجزئية، وربط القضاء بمكاتب الشهر العقاري والتوثيق والوزارات المختلفة والنيابة، ورقمنة كافة مسائل الأسرة كمعاملات الزواج والطلاق.

وقد أكدت محكمة النقض هذا الاتجاه في أحد أحكامها، إذ تناولت مسألة تقديم تسجيل صوتي لمحادثة هاتفية ضمن أدلة الدعوى، وأشارت إلى أن الحكم محل الطعن قد نسب تقديم المذكرة المتضمنة للتسجيل إلى أحد شهود الإثبات، في حين أن الثابت أن شاهدا آخر هو المعني بالمحادثة وهو الذي قام بتقديمها إلى النيابة العامة. ورأت المحكمة أن هذا التناقض في تحديد مصدر التسجيل ومن قام بتقديمه قد يكشف عن عدم استقرار تصور الواقعة في ذهن محكمة الموضوع، بما يؤثر في سلامة الحكم ويبرر نقضه. وفي المقابل، أوضحت المحكمة أن الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات الجرائم إلى مجموعة من الأدلة، شملت أقوال شهود الإثبات وما أثبتته النيابة العامة في ملاحظاتها، فضلا عن نتائج التقارير الفنية الصادرة عن

---

[١] الأحمدي، أنسام فالح حسن حمزة، ٢٠١٨، السلطات غير التقليدية للقاضي الإداري، ط ١، المركز العربي للنشر والتوزيع القاهرة، ص ١٦٩.

[٢] نقض رقم ٦٠٧١ لسنة ٨٠ ق – جلسة ٢٠١٢/٢/٢١، الموسوعة الألكترونية لأحكام محكمة النقض المصرية من ١٩٢٨ الى ٢٠١٢.

[٣] الربيش، عبد الله بن صالح بن رشيد، سلطة القاضي الجنائي في تقدير أدلة الإثبات بين الشريعة والقانون وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ص ١٤٣.

[٤] سليم، عبد العزيز، ٢٠٠٥، الموسوعة الذهبية في الإثبات الجنائي، بدون مكان طبع، مصر، ص ٤٣.

المعملين الكيميائي والجنائي، وهي أدلة رأت المحكمة أنها سائغة وكافية لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم، وأن طريقة عرض المحكمة لأدلة الدعوى تكشف عن قيامها بتمحيصها وفحصها بصورة كافية وإحاطتها بوقائع الدعوى وأدلتها إحاطة شاملة للوصول إلى الحقيقة.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع المصري سعى منذ ما قبل تفشي وباء كورونا إلى إدخال نظام التقاضي الإلكتروني. ففي عام ٢٠١٨، في مشروع تعديل قانون الإجراءات الجنائية، للمرة. الأولى في التاريخ التشريعي المصري تم اقتراح نظام متكامل لإجراءات التحقيق والمحاكمات عن بعد في ٧ مواد. إلا أن هذا المشروع لم ير النور حتى الآن. وفي ٢٠١٩، تم تبني أول تعديل تشريعي الإدخال الوسائط التكنولوجية بشكل رسمي في مرفق القضاء، من خلال القانون رقم (١٤٦) لسنة ٢٠١٩، الذي قدم حزمة تعديلات من ضمنها إتاحة خيار جديد للمتقاضين أمام المحاكم الاقتصادية بتقديم دعواهم من خلال موقع مخصص لهذا الأمر.

ففي القانون المصري، فلم يتبن المشرع بصورة صريحة مفهوم الموطن الإلكتروني في قانون المرافعات، إذ ظل الموطن بمعناه التقليدي هو الأساس المعتمد في إجراءات إعلان الخصوم، وفقا للأحكام المنظمة للموطن والإعلان القضائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية. ومع ذلك، فقد بدأ الاتجاه التشريعي المصري نحو الاعتراف بالوسائل الإلكترونية من خلال بعض التشريعات الخاصة، ولا سيما القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، حيث أضفت هذه التشريعات آثارا وحجية قانونية على بعض المعاملات والوسائل الإلكترونية، وإن لم يمتد هذا الاعتراف بصورة كاملة ومباشرة إلى اعتماد الموطن الإلكتروني كوسيلة أصلية لإجراء التبليغات القضائية. ومن ثم يمكن القول إن المشرع المصري لم يربط الشخص بموطن إلكتروني مستقل عن موطنه التقليدي، وإنما اتجه إلى تنظيم الاستخدام القانوني للوسائل الإلكترونية في نطاقات محددة، الأمر الذي يجعل الاعتراف بالموطن الإلكتروني والإعلان القضائي الإلكتروني بحاجة إلى تنظيم تشريعي أكثر وضوحا وتكاملا.

يرى الباحث أن التطبيقات القضائية المصرية تكشف عن اتجاه متزايد نحو قبول الأدلة الإلكترونية والاستفادة منها في تكوين قناعة القاضي، ولا سيما في ظل اتساع سلطته في تقدير الأدلة وعدم خضوعه لترتيب جامد لوسائل الإثبات، وهو ما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة للمنازعة الإدارية. غير أن الاعتداد بالدليل الإلكتروني لا ينبغي أن يكون مطلقا، بل يجب أن يرتبط بمشروعية الحصول عليه، وإمكان التحقق من مصدره وسلامة محتواه وعدم تعرضه للتعديل أو العبث، فضلا عن ضرورة تمكين الخصوم من مناقشته والرد عليه. كما يرى الباحث أن القضاء المصري، وإن كان قد قطع شوطا مهما في الاعتراف بالوسائل الرقمية، إلا أن التطبيقات القضائية ما تزال تتركز بدرجة أكبر في المجال الجنائي والمدني، الأمر الذي يستدعي تعزيز التطبيقات الخاصة بالمنازعات الإدارية ووضع ضوابط أكثر تحديدا لقبول الأدلة الرقمية أمام القضاء الإداري. ويؤكد الباحث أن منح القاضي الإداري سلطة تقديرية في وزن الدليل الرقمي، مع إخضاع هذه السلطة لمبادئ المشروعية وحقوق الدفاع والمواجهة القضائية، يمثل السبيل الأمثل لتحقيق التوازن بين متطلبات التحول الرقمي وضمانات العدالة الإدارية.

الفرع الثاني: التحديات العملية لستخدام الأدلة الإلكترونية في الإثبات

حرصت الدولة المصرية على مواكبة التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا والاتصالات، سواء في مختلف المجالات بصورة عامة أو في منظومة العدالة والقضاء بصورة خاصة، وانعكس ذلك في اتجاه المشرع إلى وضع أطر قانونية وتنظيمية تحكم استخدام التقنيات الحديثة وتحدد الضوابط الموضوعية والإجرائية المرتبطة بها. وقد اهتم التشريع المصري بتنظيم الجرائم السيبرانية من خلال تحديد صور السلوك الإجرامي الإلكتروني وأركانه، ووضع آليات تتعلق بكشف مرتكبي هذه الجرائم وضبطهم وملاحقتهم، إلى جانب تنظيم مفهوم الدليل الرقمي وبيان طبيعته وحجيته، بما يسهم في ضمان عدم

[1] حكم محكمة النقض – أحكام النقض الجنائي – الطعن رقم ١٥٨٥٨ لسنة ٨٩ قضائية، والصادر بجلسة ٢٠٢١/٤/١٣، متاح عبر الموقع الإلكتروني التالي: https://www.emj-eg.com (الموسوعة القانونية لوزارة العدل المصرية)

[2] علي، اسماعيل سيد إسماعيل، ٢٠١٨، الاعلان القضائي عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة، رسالة دكتوراه، حقوق الإسكندرية، ص ٢١ وما بعدها.

خروج صور جديدة من السلوك الإجرامي عن نطاق التجريم، وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة الاعتداءات التي تستهدف الأنظمة والشبكات والمعلومات الحساسة. وعلى الرغم من هذا التطور التشريعي، فإن بعض صور الجرائم المستحدثة المرتبطة بالتقنيات المتقدمة، ولا سيما تلك التي قد تنشأ عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيئات الرقمية الافتراضية، لا تزال تثير إشكالات بشأن مدى كفاية النصوص الجنائية القائمة لاستيعابها، ومن ذلك بعض الأفعال الإجرامية التي يمكن أن تقع في بيئات مثل الميتافيرس .ويكشف ذلك عن وجود تحد تشريعي يتمثل في ضرورة مواكبة التطورات التقنية المستمرة، بما يضمن تحقيق التوازن بين مكافحة السلوكيات الإجرامية المستحدثة وعدم التوسع غير المنضبط في نطاق التجريم.[١]

إن الأدلة الرقمية في مصر تثير بعض التحديات القانونية والعملية أمام الأجهزة المعنية بالبحث في الجرائم الرقمية وضبطها في ظل غياب التنظيم التشريعي اللازم، وبالذات فيما يخص مباشرة إجراءات البحث والتحري التقليدية في بيئة افتراضية لا مكان فيها للأدلة المادية مما أظهر مدى الحاجة إلى تطوير آليات البحث بما يتلاءم مع خصوصية الجرائم المعلوماتية، كما أن الجرائم المعلوماتية خلقت عالما جديدا لا يعترف بالحدود الجغرافية والسياسية للدول أو بسيادتها حيث فقدت الحدود الجغرافية كل أثر لها في البيئة الإلكترونية، الأمر الذي خلق صعوبات وإشكالات قانونية لا تقتصر على ضبط هذه الجرائم وإثباتها فحسب، وإنما أثار أيضا تحديات أكثر تعقيدا مرتبطة بتحديد جهة الاختصاص وبتبعية القانون الواجب تطبيقه على هذا الصنف من الجرائم.[٢]

رغم ما يوفره التحول الرقمي من إمكانات وفرص مهمة لتطوير العمل المؤسسي والقضائي، فإنه في المقابل يفرز مجموعة من التحديات والإشكالات التي قد تعوق الاستفادة الكاملة من هذه التقنيات. وتعد التحديات القانونية من أبرز المشكلات التي تواجه مسار التحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية، نظرا لاحتمال عدم مواكبة القواعد التشريعية للتغيرات التكنولوجية المتسارعة. وإلى جانب ذلك، تبرز تحديات أخرى تتعلق بحماية الخصوصية وسرية البيانات، فضلا عن الإشكالات المرتبطة بمبدأ علانية الإجراءات القضائية وإمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات ويمكن تناول أبرز هذه التحديات على النحو الآتي:[٣][٤][٥]

أولا: التحديات القانونية: تتمثل إحدى أهم الإشكالات القانونية في عدم مواكبة التطور التشريعي للتطور التكنولوجي المتسارع، في الوقت الذي يتجه فيه النظام القضائي نحو التحول الرقمي والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي. ويؤدي هذا التفاوت بين التطور التقني والإطار القانوني إلى ظهور فراغات أو صعوبات تشريعية تتطلب تدخل المشرع لتطوير القواعد القائمة وإجراء تعديلات جوهرية، ولا سيما في الجانب الإجرائي، بما يضمن استيعاب الوسائل الرقمية الحديثة وتنظيم استخدامها بصورة واضحة وفعالة، ومن أمثلة ذلك القانون رقم (١٤٦) لسنة ٢٠١٩ الذي أدخل تعديلات على بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية بما يتلاءم مع متطلبات استخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية.[٦]

---

[١] العقبي، مصطفى علي، ٢٠٢٥، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في منظومة التقاضي المصرية آفاق وتحديات، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مجلد ٤١، العدد ١، ص ١٠٣.

[٢] عمر، رشاد خالد، ٢٠١١، المشاكل القانونية والفنية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، اربيل، ص ٢٩.

[٣] يحيى، عادل، ٢٠١٤، السياسة الجنائية في مواجهة الجرائم المعلوماتية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص ٩.

[٤] القوصي، همام، ٢٠١٨، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي العدد ٢٥، ص ٧.

[5] Hynes, Jo. Gill, Nick. Tomlinson, Joe. 2020, 'In de-fense of the hearing? Emerging geographies of pub-licness, materiality, access and communication in court hearings', Geography Compass, Volume 14, Issue 9, p8.

[٦] المرزوقي، عبد الله، التقاضي الإلكتروني التقاضي الذكي وإلكترونية التقاضي القضاء الذكي، دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية، مصدر سابق، ص ٢٥٧.

ویثیر توظیف التقنیات الحدیثة وتطبیقات الذکاء الاصطناعي في المجال القضائي عددا من الإشکالات المرتبطة بمدى توافقها مع بعض المبادئ القانونیة التقلیدیة، وفي مقدمتها مبدأ علانیة الجلسات وما یرتبط به من ضمانات إجرائیة. کما تبرز إشکالیة تحدید المرکز القانوني للأنظمة والروبوتات الذکیة، ومدى إمکانیة إسناد بعض الآثار القانونیة إلیها، فضلا عن صعوبة تحدید المسؤولیة عن الأخطاء أو الأضرار الناتجة عن تطبیقات الذکاء الاصطناعي، ولا سیما عندما یصعب تحدید مصدر الخطأ بدقة. ویثور في هذا السیاق التساؤل حول الجهة التي تتحمل المسؤولیة: هل هي مصمم النظام أو المبرمج، أم الشرکة المطورة أو المنتجة للتطبیق، أم الجهة التي قامت باستخدامه وتشغیله؟ کما ثیر الجرائم المرتکبة عبر الفضاء السیبراني إشکالات خاصة فیما یتعلق بتحدید المحکمة أو الدولة المختصة بنظرها، وذلك بسبب الطبیعة العابرة للحدود التي تتمیز بها هذه الجرائم، إذ قد یقع الفعل في دولة، وتوجد الضحیة أو الخوادم المستخدمة في دولة أخرى، بینما تتحقق النتیجة الإجرامیة في دولة ثالثة. ولذلك تبرز الحاجة إلى وضع قواعد واضحة لتحدید الاختصاص القضائي، والاستفادة من مبدأ العالمیة في الحالات التي تستدعي ذلك، بما یکفل حمایة مصالح الدولة ومواطنیها داخل إقلیمها وخارجه، فضلا عن توفیر الحمایة القانونیة للأجانب المقیمین على إقلیمها، وتعزیز التعاون القضائي الدولي في مواجهة الجرائم السیبرانیة.

ثانیا: التحدیات التقنیة والاقتصادیة: یترتب على إدخال التکنولوجیا الحدیثة في منظومة العدالة ضرورة توفیر بنیة تحتیة رقمیة ومعلوماتیة متطورة قادرة على استیعاب متطلبات التحول الرقمي، وهو ما یستلزم استثمارات مالیة کبیرة قد تمثل عائقا أمام تنفیذ الخطط الرامیة إلى مواکبة الاتجاهات العالمیة الحدیثة في هذا المجال، کما یتطلب نجاح التحول الرقمي تأهیل وتدریب مختلف عناصر المنظومة القضائیة، من قضاة ومحامین وموظفین، لرفع مستوى کفاءتهم وقدرتهم على التعامل مع الأنظمة والمنصات الرقمیة واستخدام أدوات التقنیة الحدیثة بصورة صحیحة وفعالة. وإلى جانب ذلك، قد تواجه المنظومة الرقمیة بعض المشکلات الفنیة، کتعطل الأنظمة أو انقطاع الخدمات الإلکترونیة أثناء رفع الدعوى أو تداول الجلسات أو تقدیم المستندات، وهو ما قد یترتب علیه إشکالات قانونیة وإجرائیة تتعلق باحتساب مواعید الطعن والاستئناف أو مباشرة الإجراءات في المواعید المحددة قانونا، ولا سیما إذا تعذر الوصول إلى الموقع أو المنصة الإلکترونیة للمحکمة بسبب عطل تقني خارج عن إرادة الخصوم.

ثالثا: تحدیات إمکانیة الوصول إلى العدالة الرقمیة في مصر: تعد إمکانیة الوصول إلى العدالة من أهم التحدیات التي تواجه التحول الرقمي في المنظومة القضائیة المصریة، إذ قد تشکل تکلفة الوصول إلى القضاء وتعقید الإجراءات وتعدد مراحلها عائقا أمام بعض المتقاضین، ولا سیما الفئات التي تفتقر إلى الخبرة التقنیة أو الإمکانات اللازمة لاستخدام المنصات القضائیة الرقمیة. فالأصل أن تکون العدالة متاحة لجمیع الأفراد بصورة واضحة وممیسرة، لأن صعوبة الوصول إلى المحاکم أو الخدمات القضائیة الرقمیة قد تؤدي إلى إضعاف فعالیة الحق في التقاضي، الأمر الذي یجعل تحسین إمکانیة الوصول إلى القضاء أحد الأهداف الأساسیة للإصلاح والابتکار القضائي في مصر. کما تبرز تحدیات مرتبطة باستخدام الوسائل الرقمیة في سماع الشهود والاستعانة بالخبراء عن بعد، ومدى ضمان التحقق من هویتهم وسلامة شهاداتهم ومناقشتهم بصورة تکفل حقوق الدفاع.

وتزداد هذه الإشکالات أهمیة في مجال التحقیق في الجرائم الإلکترونیة وفحص الأدلة الرقمیة، إذ قد تواجه الجهات القضائیة صعوبات في إصدار الأوامر القضائیة المناسبة للوصول إلى البیانات والمعلومات المخزنة إلکترونیا، مع ضرورة الالتزام بمبدأ التناسب بحیث یقتصر الوصول إلى البیانات على القدر الضروري والمرتبط بموضوع الدعوى، دون التوسع في الاطلاع على معلومات أخرى بما قد یشکل مساسا بالخصوصیة أو بالحریات

[1] Wang, Liyuan. 2024, Application of information tech-nology in judicial field: The development model of online litigation in China, Computer Law & Securi-ty Review, Volume 52, p2.
[2] Anderson, Dorcas 2019, The Convergence of ADR and ODR Within the Courts: The Impact on Access to Justice, Civil Justice Quarterly, Volume 38, Issue 1. P132.

العامة. كما تبرز الحاجة إلى وضع ضوابط واضحة تلزم مقدمي خدمات الإنترنت والاتصالات بحفظ البيانات ذات الصلة وتقديمها إلى الجهات المختصة عند طلبها، على أن يتم ذلك وفق الإجراءات والضمانات القانونية المقررة.[٢]

وفي السياق المصري، تثير الأدلة الرقمية تحديات إضافية تتعلق بمدى موثوقيتها وسلامة محتواها، خاصة مع إمكانية تعرضها للاختراق أو النسخ أو التعديل أو التزوير، وهو ما قد يدفع أحد الخصوم إلى الطعن في صلاحيتها للإثبات لعدم التأكد من مصدرها أو سلامة محتواها. ومن ثم فإن فعالية القضاء الرقمي تقتضي توفير آليات فنية وقانونية للتحقق من أصالة الدليل وسلامة سلسلة حيازته منذ الحصول عليه وحتى تقديمه أمام المحكمة، بما يحافظ على سلامة العملية القضائية ويمنع بناء الأحكام على أدلة قابلة للتلاعب. كما تمثل صعوبة الوصول إلى الأدلة المادية الملموسة أحد التحديات التي تفرضها طبيعة الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، إذ قد تكون الجريمة قد وقعت في بيئة رقمية دون وجود آثار مادية تقليدية يمكن ضبطها أو معاينتها، فضلا عن إمكانية وجود البيانات محل الإثبات على خوادم أو أنظمة موجودة خارج الإقليم المصري. ويؤدي ذلك إلى الحاجة إلى تطوير وسائل التحقيق والخبرة الفنية وتعزيز التعاون القضائي والتقني، بما يضمن إمكانية الوصول إلى الأدلة الرقمية واستخدامها بصورة مشروعة وموثوقة، ويعزز قدرة منظومة العدالة المصرية على مواجهة الجرائم والمنازعات التي تنشأ في البيئة الرقمية.

رابعا: التحديات الأخلاقية في مصر (الشفافية والمساءلة): فمن المؤكد أن توفير آليات قانونية لفهم وفحص مخرجات الأنظمة الرقمية المستحدثة يعزز مبدأ الشفافية في مصر، بالإضافة لعدم وجود طريقة واضحة لتحليل أساليب الوصول للقرارات القضائية التي خلصت إليها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فضلا عن صعوبة تحديد المسئولية القانونية في حالة وقوع جرائم أو أضرار ناتجة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية.[٤]

خامسا: تحديات التحيز الخوارزمي في مصر: يمثل التحيز الخوارزمي أحد أبرز التحديات التي قد تواجه توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي المصري، لما يمكن أن يترتب عليه من تأثير في حياد عملية اتخاذ القرار ومصداقية النتائج التي تنتجها الأنظمة الرقمية. فقد ينشأ التحيز بصورة متعمدة نتيجة قيام المصممين أو المطورين بإدخال معايير أو بيانات تؤدي إلى تفضيل فئة معينة أو التمييز ضد فئة أخرى، بما قد يخل بمبدأ المساواة ويؤثر في عدالة النتائج، كما يمكن أن يكون التحيز غير مقصود، وينتج عن طبيعة خوارزميات التعلم الذاتي والبيانات التي تعتمد عليها في تحليل السوابق والقرارات القضائية السابقة، خاصة إذا كانت هذه البيانات تتضمن أنماطا أو اتجاهات غير متوازنة. وتزداد خطورة هذا الأمر عندما لا تتمكن الخوارزميات من مواكبة التعديلات التشريعية المستحدثة أو التطورات الفقهية والقضائية، مما قد يؤدي إلى إنتاج نتائج لا تتفق مع القواعد القانونية النافذة أو الاتجاهات القضائية الحديثة.[٥]

تحديات الخصوصية في مصر: تثير الاستعانة بالوسائل الرقمية في التحقيق والإثبات إشكالات مهمة تتعلق بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، ولا سيما عند الحصول على الأدلة الرقمية المخزنة في الأجهزة أو الأنظمة الإلكترونية المصرية. فقد يؤدي صدور إذن من النيابة العامة بصورة غير مستوفية للضوابط القانونية، أو تجاوز نطاق الإذن للوقائع والجرائم محل التحقيق، إلى الاطلاع على بيانات ومعلومات شخصية لا ترتبط بالدعوى، بما يمثل مساسا غير مبرر بخصوصية الأفراد وحرياتهم. ولذلك تقتضي حماية الحقوق والحريات أن تتضمن المنظومة التشريعية ضوابط دقيقة تحدد شروط إصدار الإذن المتعلق بالوصول إلى الأدلة والبيانات الرقمية حيث أن الواقع المصري يوضح عدم تطبيق النصوص القانونية الخاصة بالبيانات

[1] B. Cross, Frank. C.Donelson, Dain. 2010, Creating Quality Courts, Journal of Empirical Legal Studies, Volume 7, issue 3, p490.
[2] L. Rhode, Deborah. 2003, Access to Justice: Connect-ing Principles to Practice, Journal of Law & Policy, Washington University, Volume 12, Issue 1, p469.
[3] Ghoshray, Saby. 2006, Charting the Future of Online Dispute Resolution: An Analysis of the Constitu-tional and Jurisdictional Quandary, University of Toledo Law Review, Volume 38, Issue1, p438.
[4] Granja, Fernando. Rafael, Glen. 2017, The Preserva-tion of Digital Evidence and its Admissibility in the Court, International Journal of Electronic Security and Digital Forensics, Volume 9, issue 1, p1.
[5] Procopiuck, Mario. 2018, Information technolo-gy and time of judgment in specialized courts: What is the impact of changing from physical to electronic processing? Government Information Quarterly, Vol 35, Issue 3, p77.

الشخصية بدقة عالية، وضعف نطاقه ومدته والجهات المخولة بتنفيذه، مع قصر إجراءات البحث والفحص على القدر الضروري للكشف عن الجريمة وإثباتها، بما يحقق التوازن بين مقتضيات مكافحة الجريمة الرقمية وضرورة احترام الخصوصية والحقوق الأساسية للأفراد.

يرى الباحث أن التحديات العملية لاستخدام الأدلة الإلكترونية في الإثبات أمام القضاء الإداري المصري لا ترجع إلى قصور الاعتراف التشريعي بحجية الدليل الإلكتروني فحسب، وإنما تمتد إلى الجوانب الفنية والإجرائية والعملية المرتبطة بكيفية الحصول عليه وحفظه والتحقق من مصدره وسلامة محتواه وتقديمه أمام المحكمة. فطبيعة الدليل الرقمي تجعله أكثر عرضة للتعديل أو النسخ أو الإتلاف، كما أن تخزينه في خوادم خارج الإقليم قد يثير إشكالات تتعلق بالاختصاص والتعاون القضائي الدولي. لذلك يرى الباحث ضرورة تطوير منظومة متكاملة للإثبات الإلكتروني في المنازعات الإدارية المصرية، تتضمن قواعد واضحة للتحقق من أصالة الدليل وسلسلة حيازته، وضوابط دقيقة للوصول إلى البيانات وحمايتها، وتأهيل القضاة والخبراء والعاملين في المجال القضائي للتعامل مع الأدلة الرقمية، مع توفير بنية تقنية آمنة وموثوقة. كما ينبغي للمشرع أن يحقق توازنا دقيقا بين الاستفادة من التكنولوجيا في تسريع إجراءات التقاضي وكشف الحقيقة، وبين حماية الخصوصية والبيانات الشخصية وحقوق الدفاع، حتى لا تتحول مرونة قبول الأدلة الإلكترونية إلى مصدر للمساس بالضمانات الأساسية للعدالة الإدارية.

المصادر

القرآن الكريم

أولا: الكتب القانونية

1. ابراهيم بك، احمد؛ ابراهيم، واصل علاء الدين احمد، ۲۰۰۳، طرق الاثبات الشرعية، ط، المكتبة الازهرية للتراث مصر.
2. أبو العينين، ماهر، ۲۰۱۷، الدفوع الإدارية والموضوعية أمام القضاء الإداري، ط ۲، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة.
3. ابو طالب، صوفي حسن، ۱۹۷۸، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة.
4. ابو يونس، محمد باهي، ۲۰۱۰، انقضاء الخصومة الإدارية بالإرادة المنفردة للخصوم في المرافعات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
5. إحسان، اسلام، ۲۰۱۵، نظرية البطلان في المرافعات الإدارية، منشأة المعارف الإسكندرية.
6. أحمد، محيي شوقي، ۱۹۸۸، الأحكام الإجرائية للدعوى الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة.
7. أحمد، هلدير أسعد، ۲۰۱۱، نظرية الغش في العقد، دار الكتب العلمية.
8. الأحمدي، أنسام فالح حسن حمزة، ۲۰۱۸، السلطات غير التقليدية للقاضي الإداري، ط ۱، المركز العربي للنشر والتوزيع القاهرة.
9. الأزهري، أبي منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق يعقوب عبد النبي راجعه محمد علي النجار، بدون ذكر المطبعة وسنة الطبع.
10. أصول، سليمان مرقس، ۱۹۵۲، الاثبات في المواد المدنية، ط ۲، المطبعة العالمية، مصر.
11. الأندلسي، ابن حزم، ۲۰۱۰، المحلى بالآثار، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، ج ۹، بيروت، دار الكتب العلمية.
12. باقر، طه، ۲۰۱۲، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج ۱، ط ۲، دار الوراق للنشر المحدودة، بغداد.

[1] العرشاني، علي مرشد، ۲۰۲۵، إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل القضائي مقاربة تحليلية لواقع القضاء وتحديات التحول الرقمي، الباحث العربي، مجلد ٦، عدد ٣، ص ١٠٣.

13. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ٢٠٠٢، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق.

14. البديوي، اسماعيل إبراهيم، ٢٠١٢، الحكم القضائي في الدعوى الإدارية، ط ١، دار الفكر الجامعي الإسكندرية.

15. بسيوني، حسن السيد، ١٩٨١، دور القضاء في الدعوى الإدارية، مطابع الشعب القاهرة.

16. بسيوني، عبد الرؤوف هاشم، ٢٠١٧، المرافعات الإدارية إجراءات رفع الدعوى الإدارية وتحضيرها، ط ١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

17. بعلوشة، إشريف أحمد، ٢٠١٦، جراءات التقاضي أمام القضاء الإداري، ط ١، مركز الدراسات العربية، الجيزة.

18. بكر، عصمت عبد المجيد، ١٩٩٧، شرح قانون الإثبات المكتبة القانونية، بغداد.

19. بكر، عصمت عبد المجيد، ٢٠١٥، دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية، بيروت.

20. البلتاجي، وليد البلتاجي السيد، ٢٠١٩، القرائن الطبية المعاصرة ودورها في الاثبات، ط ١، مكتبة الوفاء، الإسكندرية.

21. بن منظور، جمال الدين، ١٩٩٧، لسان العرب، المجلد التاسع، دار الحديث، القاهرة.

22. بهجت، احمد عبد التواب محمد، ٢٠١٩، ابرام العقد الالكتروني، القاهرة: دار النهضة العربية.

23. بو مروان، سمية، ٢٠١٤، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين اداء الإدارات الحكومية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط ١.

24. بيشوب، موريس، ٢٠٠٥، تاريخ اوروبا في العصور الوسطى، ترجمة علي السيد علي، ط ١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

25. البيه، محسن عبد الحميد إبراهيم، ٢٠٠٧، الإثبات في المواد المدنية والتجارية وفقا لقانون الإثبات وقانون توقيع الألكتروني، بدون دار ومكان النشر.

26. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، ٢٠٠٣، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ج ١٠، ط ٣، دار الكتب العلمية بيروت.

27. الترساوي، محمد عصام، ٢٠١٣، تداول الدعوى القضائية أمام المحكمة الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة.

28. توفيق، أشرف، ٢٠٠٦، الحماية الجنائية للمستند الالكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة.

29. الجبوري، محمود خلف، ٢٠١٨، القضاء الإداري والدعوى الدستورية، ط ١، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

30. الجرجاني، ١٩٩٢، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

31. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، ٢٠٠٤، معجم التعريفات، دار الفضيلة، القاهرة.

32. الجرف، طعيمة، رقابة القضاء لأعمال الإدارة قضاء الإلغاء، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة النشر.

33. جلال، شوقي، ١٩٩٧، على طريق توماس كون القاهرة، المكتبة الاكاديمية.

34. جلبي، مصطفى بن عبد الله كاتب، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون تحقيق محمد شرف الدين بالتقايا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون سنة نشر.

35. جمع من المحققين في اللجنة الفقهية، موسوعة احكام الاطفال وادلتها، ط ١، قم، اعتماد، ٢٠٠٤.

36. الجمعي، ابراهيم عبد الصمد، ٢٠٠٠، اثبات التصرفات القانونية التي يتم ابرامها عن طريق الانترنيت، القاهرة، دار النهضة العربية.

37. الجميلي، بشار حمد انجاد، ٢٠٢٢، دور القضاء الإداري العراقي بإحلال التوازن في الخصومة الإدارية – دراسة مقارنة، ط ١، كتبة القانون المقارن بغداد.

38. جوادي، أليلس، ٢٠١٨، الإثبات في المنازعات الإداري، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

39. الجوزية، ابن قيم، ١٩٥٥، إعلام الموقعين عند رب العالمين، الجزء الأول، المكتبة التجارية، القاهرة، الطبعة الأولى.

40. الجوزية، ابن قيم، ٢٠٠٧، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مج ١، جدة، مجمع الفقه الإسلامي.

41. الجوهري، أبي نصر إسماعيل بن حماد، ٢٠٠٩، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، راجعه محمد تامر وأنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط.

42. حافظ، محمود محمد، ١٩٩٣، القضاء الإداري في القانون المصري والمقارن، دار النهضة العربية، القاهرة.

43. الحسن، عبد الرحيم، ٢٠١٨، شرح قانون الإثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل، منشورات زين الحقوقية، بيروت.

44. الحسناوي، ميسون علي عبد الهادي، ٢٠٢١، التنظيم القانوني للمحكمة الإدارية العليا في العراق – دراسة مقارنة، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع بغداد.

45. حسين، فريحة، ٢٠١٣، المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ط ٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

46. الحسيناوي، محمد حسن كاظم، ٢٠١٨، ضمانات حقوق الإنسان في مرحلة التحري وجمع الأدلة، ط ١، المركز العربي، مصر.

47. الخازمي، محمد الصادق سالم، ٢٠٠٨، أثر الثقافة في بناء القصيدة الجاهلية، القاهرة المجموعة العربية للتدريب والنشر.

48. خشان، علي عبد العالي، ٢٠١٣، حجية الرسائل الالكترونية في الاثبات، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.

49. الخطيب، محمد، ١٩٨٥، مغني المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج، ج ٤، مكتبة المصطفى البابي الحلبي واولاده، مصر.

50. خليفة، عبد العزيز عبد المنعم، ٢٠٠٨، المرافعات الإدارية والإثبات أمام القضاء الإداري، ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر.

51. خليفة، عبد العزيز عبد المنعم، ٢٠١٣، أصول الإثبات وإجراءاته في الخصومة الإدارية، ط ١، المكتب الجامعي الحديث الأسكندرية.

52. دحام، محمد وحيد، ٢٠١٥، الإثبات بشهادة الشهود، ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

53. الدمياطي، تامر محمد سليمان، ٢٠٠٩، اثبات التعاقد الالكتروني عبر الانترنت، ط ١، مصر، بهجات للطباعة.

54. الدين موسى، أحمد كمال، ٢٠١٢، نظرية الإثبات في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة.

55. الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا، ١٩٧٩م، القزويني مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر دمشق، سوريا، (دط).

56. راضي، مازن ليلو، ٢٠١٧، أصول القضاء الإداري، ط٤، دار المسلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.

57. ربضي، عيسى غسان، ٢٠١٢، القواعد الخاصة بالتوقيع الالكتروني، الأردن، دار الثقافة للنشر.

58. الرصيفان، محمد حميد، ٢٠١٣، قضاء الإلغاء الإداري، ط ١، جليس الزمان للنشر والتوزيع الأردن.

59. الرقاد، نواف ممدوح، ٢٠١٩، سلطة القاضي التقديرية في الإثبات في المواد المدنية والتجارية، ط ١، الدار العلمية الدولية، عمان.

60. الروبي، أسامة روبي عبد العزيز، الوجيز في قانون المرافعات المدنية والتجارية، ج ١، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة النشر.

61. زاد، عبد الرحمن علي الجوزي، ١٩٩٤، السير في علم التفسير، ط ١، ج ٨، دار الكتب العلمية، بيروت.

62. الزبيدي، محمد مرتضى بن محمد الحسيني، ٢٠٠٠م، تاج العروس من جواهر القاموس تحقيق: عبد العليم الطحاوي، سلسلة التراث العربي دولة الكويت، ط/ ١.

63. الزبيدي، محمود عبد علي حميد، ٢٠١٣، النظام القانوني لإنقضاء الدعوى الإدارية من دون الحكم بالموضوع، ط ١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

64. الزحيلي، محمد مصطفى، ١٩٨٢، وسائل الاثبات دار البيان، دمشق.

65. الزحيلي، وهبة، ١٩٨٥، الفقه الاسلامي وأدلته، ط ٢، دار الفكر، دمشق.

66. الزحيلي، وهبة، ٢٠١٠، موسوعة الفقه الاسلامي والقضايا المعاصرة، ج ٦، دار الفكر، دمشق.

67. الزرقا، مصطفى احمد، ١٩٩٨، المدخل الفقهي العام، ج ١، دار القلم، دمشق.

68. زريق، برهان، ٢٠١٧، نظرية التنفيذ الجبري في القانون الإداري، ط ١، بدون دارومكان النشر.

69. الزهراني، سعيد بن درويش، ١٩٩٤، طرائق الحكم المتفق عليها والمختلف فيها في الشريعة الاسلامية، ط مكتبة الصحابة، جدة.

70. الزيلعي، عثمان علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ط ٢، ج ٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، بدون سنة نشر.

71. الساري، اياد أحمد سعيد، ٢٠٢٠، الواضح في قانون الاثبات، ط ١، العاتك، بيروت.

72. سرور، أحمد فتحي، ١٩٨١، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية.

73. سعد، نبيل إبراهيم، ٢٠٠٠م، الإثبات في المواد المدنية والتجارية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

74. سعد، نبيل إبراهيم، الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة النشر.

75. سعد، نبيل إبراهيم؛ زهران، همام محمد محمود، ٢٠٠١، أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة.

76. السعيدي، تامر عبد الجبار عبد العباسي، ٢٠١٨، التنظيم القانوني للمزاد الالكتروني، دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر.

77. سلامة، مأمون محمد، ١٩٧٧، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.

78. سلامة، وهيب عياد، ۲۰۱۰، دعوى الإلغاء، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت.

79. سليم، عبد العزيز، ۲۰۰۵، الموسوعة الذهبية في الإثبات الجنائي، بدون مكان طبع، مصر.

80. سليمان، داديار حميد، ۲۰۱۰، دور السندات المستخرجة عن طريق الانترنيت لاثبات المسائل المدنية، القاهرة، دار الكتب القانونية.

81. سليمان، عامر، ۱۹۹۱، اللغة والكتابة موسوعة الموصل الحضارية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

82. سويلم، محمد علي، ۲۰۲۰، التقاضي عبر الوسائل الالكترونية في المواد المدنية والتجارية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية.

83. شفيق، وسيم، ۲۰۰۱، الإثبات الالكتروني، دار صادر للمنشورات الحقوقية، بيروت.

84. الشمري، ماهر عباس ذيبان، ۲۰۱۸، وسائل الإثبات في الدعوى الإدارية، دار السنهوري، بيروت.

85. الشمري، نايف احمد مناحي؛ محمد، عبد الباسط جاسم، ۲۰۱۹، المفيد في التعاقد والاثبات بالوسائل الالكترونية المعاصرة، ط ۱، بيروت، منشورات الحلبي.

86. شنودة، ريمون ملك، ۲۰۱۷، حجية الدليل الإلكتروني أمام القضاء دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط ۱، القاهرة.

87. الشهاوي، قدري عبد الفتاح، ۲۰۰٦، نظرية الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة.

88. شوائي، دلشاد خليل، ۲۰۱۷، حجية الصوت والصورة في الاثبات الجنائي، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

89. صبري، شامير محمود، ۲۰۱۸، مشروعية الضبط الإداري الخاص لحماية الأمن العام دراسة مقارنة، ط ۱، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

90. الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير، ۲۰۰۹، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ط ۱، بيروت، دار ابن حزم.

91. طايع، الهاني، ۲۰۱٤، تكنلوجيا الحامض النووي، دار النهضة.

92. الطبرسي، ابي علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن مج ۲، ج ۳، طه، بيروت، دار المعرفة.

93. الطبري، محمد بن جرير، ۱۹۷۹م، جامع البيان في تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دمشق –سوريا، (دط).

94. الطريحي، فخر الدين، ۲۰۰۷، مجمع البحرين، تحقيق أحمد الحسيني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط ۱.

95. الطماوي، سليمان محمد، ۱۹۸٦، القضاء الإداري – قضاء الإلغاء، ج ۱، دار الفكر الجامعي، القاهرة.

96. الطوسي، أبي جعفر محمد؛ الطوسي، ابي علي الحسن، ۱۹٦۱، الأمالي، تحقيق: بهراد الجعفري وعلي أكبر الغفاري، دار الكتب الاسلامية، طهران.

97. الظنحاني، سالم خميس على، ۲۰۱٤، حجية البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي القاهرة المركز القومي للإصدارات القانونية، ط ۱.

98. العامري، سعدون، ۱۹٦٦، موجز نظرية الاثبات، ط ۱، المعارف بغداد.

99. العامري، علي حسن، ٢٠٢٠، الدعوى الإدارية فرنسا – مصر – العراق، ط ١، مكتبة علي الشندي للطباعة والنشر، بغداد – العراق.

100. عبد الباسط، محمد فؤاد، ٢٠٠٥، القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

101. عبد التواب، معوض، ١٩٩٥، الدعوى الإدارية وصيغها، ج ١، ط ٢، منشأة المعارف الإسكندرية.

102. عبد الحميد، ثروت، ٢٠٠٧، التوقيع الالكتروني، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

103. عبد الفتاح، عابد فايد، ٢٠١٤، الكتابة الالكترونية في القانون المدني بين التطور والامن التقني، الإسكندرية، دار الجامعة الجديد.

104. عبد الفتاح، محمد لطفي، ٢٠١٣، القانون الجنائي واستخدامات التكنولوجيا الحيوية الهندسة الوراثية، البصمة الوراثية، الاستنساخ، المنصورة، دار الفكر والقانون.

105. عبد المطلب، ممدوح عبد الحميد، ٢٠٠٦، البحث والتحقيق الجنائي الرقمي في جرائم الحاسب الآلي والإنترنت، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، القاهرة.

106. عبد المغيب، محمود مختار، ٢٠١٣، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتسيير إجراءات التقاضي المدني، دار النهضة العربية، القاهرة.

107. العبودي، عباس، ١٩٩١، احكام قانون الاثبات المدني العراقي، ط ١، مطبعة جامعة الموصل، الموصل.

108. العبودي، عباس، ٢٠١٥، تاريخ القانون وشريعة حمورابي دار السنهوري، بيروت.

109. العبودي، عباس، ٢٠١٧، شرح احكام قانون الاثبات العراقي، بيروت: دار السنهوري.

110. العبودي، عباس، ٢٠١٨، شرح قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي، بغداد: دار السنهوري.

111. العبودي، عثمان سلمان غيلان، ٢٠٢٣، الأحكام القانونية في إقامة الدعاوى الإدارية، دار المسلة للنشر والتوزيع، بغداد.

112. العبيدي، عواد حسين ياسين، ٢٠١٩، تفسير النصوص القانونية بإتباع الحكمة التشريعية من النصوص، ط ١، المركز العربي، مصر.

113. العجلوني، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي، ٢٠١٧، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس، ج ١، بيروت، دار الكتب العلمية.

114. العجيلي، صفاء حسن، ٢٠١١، الأهمية الجنائية لتحديد لحظة الوفاة، ط ١، الحامد، الأردن.

115. العرقسوسي، المحقق محمد نعيم، ٢٠٠٥، القاموس المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٨.

116. العشماوي، محمد؛ العشماوي، عبد الوهاب، ١٩٥٨، قواعد المرافعات في التشريع المصري والمقارن، مكتبة الآداب للطباعة، القاهرة.

117. عكاشة، حمدي ياسين، ٢٠١٠، موسوعة المرافعات الإدارية والإثبات في قضاء مجلس الدولة، ج ٦، الإثبات في الدعوى الإدارية، منشأة المعارف الإسكندرية.

118. عكاشة، حمدي ياسين، ٢٠١٠، موسوعة المرافعات الإدارية والإثبات في قضاء مجلس الدولة، ج ١، الإختصاص القضائي لمحاكم مجلس الدولة، منشأة المعارف، الأسكندرية.

119. العكيلي، عبد الأمير، ١٩٧٧، اصول الاجراءات الجنائية في قانون اصول المحاكمات الجزائية، ج ٢، بغداد، مطبعة الجامعة.

120. العكيلي، عبد الأمير، ٢٠١٠، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية، المكتبة القانونية بغداد، ط ٢.

121. علام، محمد يوسف، ٢٠١٢، شهادة الشهود كوسيلة إثبات أمام القضاء الإداري، ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

122. علي، عادل حسن، ١٩٩٧، الإثبات، أحكام الالتزام، مكتبة زهراء الشرق.

123. علي، عثمان ياسين، ٢٠١١، إجراءات إقامة الدعوى الإدارية في دعوى الإلغاء والتعويض، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

124. عمار، عوابدي، ١٩٩٨، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، ج ٢، نظرية الدعوى الإدارية ديوان المطبوعات الجامعية، بدون مكان النشر.

125. غولي، رائد أحمد خليل القرة، ٢٠١٤، عقد الوساطة التجارية: دراسة مقارنة، ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

126. ف. كانتور، نورمان، ١٩٩٧، التاريخ الوسيط قصة حضارة البداية والنهاية، ج ١، ترجمة قاسم عبده قاسم، طه، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر.

127. الفائز، ابراهيم بن محمد، ١٩٨٣، الاثبات بالقرائن في الفقه الاسلامي، ط ٢، مكتبة اسامة، الرياض.

128. الفتلاوي، صاحب عبيد، ١٩٩٨، تاريخ القانون، ط ١، دار الثقافة، الأردن.

129. القبيلات، حمدي، ٢٠١١، الوجيز في القضاء الإداري، ط ١، دار وائل للنشر، عمان.

130. القرطبي، محمد بن احمد، ١٩٩٨، الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، دار الكتب العربي، بيروت.

131. القمي، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه، ١٩٨٦، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، مؤسسة الاعلمي، بيروت.

132. قنديل، أشرف عبد القادر، ٢٠١٨، الوسائل الإلكترونية ودورها في الإثبات الجنائي، دار الجامعة الجديدة، مصر.

133. القيسي، حنان محمد؛ الشمري، صفاء حسين، ٢٠١٢، وسائل الإثبات لدى القاضي الإداري، مكتبة صباح، بغداد.

134. كافي، مصطفى يوسف، ٢٠٠٩، الحكومة الإلكترونية في ضل الثورة العلمية التكنلوجية المعاصرة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

135. كامل، حسام الدين، ٢٠٢٢، العدالة الإلكترونية والتحول الرقمي في القضاء، دار الجامعة الجديدة.

136. الكباش، خيري احمد، ٢٠١٣، اخلاقيات العدالة وضوابط التشريع، منشأة المعارف، الإسكندرية.

137. كحيل بك، عبد العزيز، ١٨٩٩، اثبات الحقوق المدنية، مطبعة الاهرام، الإسكندرية.

138. الكرعاوي، نصيف جاسم، ٢٠١٧، التقاضي عن بعد دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

139. الكليني، محمد بن يعقوب، ١٩٤٨، الكافي، ج ٧، ط، حيدري طهران.

140. المالكي، أحمد بن غنيم النفراوي، ١٩٩٧، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ج ٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

141. المحبشي، محمد عبد الملك محسن، ٢٠١٢، تاريخ وفلسفة القانون، ط ١، مركز الكتاب الجامعي صنعاء.

142. محمد، حسن عبد الفتاح السيد، ٢٠١٧، بصمة الوجه الالكترونية كوسيلة اثبات، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

143. محمود، سيد احمد، ٢٠٠٨، دور الحاسب الالكتروني امام القضاء، دار النهضة العربية.

144. المحمود، مدحت، ٢٠٠٩، شرح قانون المرافعات المدنية وتطبيقاته العملية، ط ١، المكتبة القانونية، بغداد.

145. المحمود، مدحت، ٢٠١١، القضاء في العراق، ط ٣، دار ومكتبة الأمير، بغداد.

146. المرصفاوي، حسن صادق، ١٩٩٠، المحقق الجنائي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

147. مرعي، محمود حمدي أحمد، ٢٠١٦، ظاهرة بطء الفصل في الدعاوي الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

148. المسلماني، محمد احمد إبراهيم، ٢٠١٧، الإجراءات الإدارية أمام مجلس الدولة دراسة مقارنة، ط ١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

149. المشهداني، علي سلمان، ٢٠١٧، قواعد الإثبات في الدعوى الإدارية، دار السنهوري، بيروت.

150. مصطفى، ابراهيم وآخرون، ١٩٧٢، المعجم الوسيط، ج ١، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون مكان نشر.

151. مصطفى، عادل، ٢٠١٨، كارل بوبر مائة عام من التنوير، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة.

152. مصطفي، عائشة بن قارة، ٢٠١٠، حجية الدليل الإلكتروني في مجال الإثبات الجنائي في القانون الجزائري والقانون المقارن، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

153. معلوف، لويس، ١٤٢٩هـ، المنجد في اللغة، ط ١، مطبعة كلكبرك، بلا مدينة.

154. المليجي، أسامة احمد شوقي، ١٩٩٧، شرح القواعد الإجرائية، بدون دار ومكان نشر.

155. الموسوعة الفقهية، ٣٤، ط ٢، مطابع دار الصفوة، الكويت، ١٩٩٥.

156. الموسوي، محسن باقر، ١٩٩٩، القضاء والنظام القضائي عند الامام على (الله)، الغدير، بيروت.

157. النجار، محمد علي وآخرون، المعجم الوسيط، ج ١-٢، ط ٢، اسطنبول، الناشر المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع (بت).

158. النداوي، آدم وهيب، ١٩٩٠، الموجز في قانون الإثبات، المكتبة القانونية، بغداد.

159. نشأت، احمد، ١٩٧٢، رسالة الاثبات، ج ١، ط ١، دار الفكر الجامعي، القاهرة.

160. النيداني، الانصاري حسن، ٢٠٠٩، القاضي والوسائل الالكترونية الحديثة، دار الامعة الجديدة، الامارات العربية المتحدة.

161. هرجة، مصطفى مجدي، ١٩٩٦، الموسوعة القضائية الحديثة، الإثبات الجنائي والمدني في ضوء الفقه والقضاء، ج ١، دار الفكر العربي، القاهرة.

162. همبل، كارل، ١٩٧٦، فلسفة العلوم الطبيعية، ترجمة: جلال محمد موسى، ط ١، دار الكتب المصري، القاهرة.

163. هندي، احمد، ٢٠١٤، التقاضي الالكتروني لاستعمال الوسائل الالكترونية في التقاضي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

164. وصفي، مصطفى كمال، ١٩٧٨، اصول إجراءات القضاء الإداري، ط ٢، عالم الكتب للنشر، القاهرة.

165. يحيى، عادل، ٢٠١٤، السياسة الجنائية في مواجهة الجرائم المعلوماتية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.

166. يوسف، امير فرج، ٢٠١٤، المحاكم الالكترومية والتقاضي الالكتروني، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

ثانيا: الرسائل والأطاريح

1. أبو العز، عبد الباسط علي، ٢٠٠٤، حق الدفاع وضمانات المحال للمحاكمة التأديبية في القانون الوضعي وقانون المرافعات المصري –دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة أسيوط.

2. أحمد، كوثر، ٢٠٠٧، الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين.

3. آغا، بلند احمد رسول ٢٠٢١، خصوصية قواعد الإجراءات في الدعوى الإدارية وضمان تنفيذ احكامها – دراسة تحليلية مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة السليمانية.

4. الجبوري، علياء عبد الرحمن مصطفى، ٢٠١٨، التنظيم القانوني للتقاضي الالكتروني في الدعوى المدنية – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير جامعة تكريت كلية الحقوق.

5. خالد، أياد، ٢٠٠٧، مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من خلال الحكومة الإلكترونية – دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

6. خزار، لمياء، ٢٠١٨، الحكومة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة الحاج الخضر، الجزائر.

7. درويش إقبال نعمت، ٢٠١٥، دور القضاء في تنفيذ الأحكام الإدارية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تكريت.

8. الربيش، عبد الله بن صالح بن رشيد، ٢٠٠٣، سلطة القاضي الجنائي في تقدير أدلة الإثبات بين الشريعة والقانون، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

9. سالم، سامي داوود، ٢٠١٧، المرفق العام الإلكتروني دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن.

10. سليمان، داديار حميد، ٢٠١٢، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الأنترنت دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، أربيل.

11. الشمري، ماهر عباس ذيبان، ٢٠١٥، وسائل الإثبات في الدعوى الإدارية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة النهرين.

12. الطائي، دعاء انور سعيد، ٢٠١٣، التطور التكنلوجي وقيام الحكومة الإلكترونية واثرها على المرافق العامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة النهرين.

13. ظاهر، فواز خلف، ٢٠١٦، استقلال القضاء الإداري في العراق دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة تكريت.

14. العتيبي، علي عبد الله، ٢٠٠٤، معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين في القطاع الحكومي الأردني، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤته، الأردن.

15. علي، اسماعيل سيد إسماعيل، ٢٠١٨، الاعلان القضائي عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة، رسالة دكتوراه، حقوق الإسكندرية.

16. عمر، رشاد خالد، ٢٠١١، المشاكل القانونية والفنية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، اربيل.

17. العنزي، فيصل مساعد، ٢٠٠٧، أثر الاثبات بوسائل التقنية الحديثة على حقوق الانسان، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

18. عواطة، بشرى، ٢٠١٨، حجية الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي، رسالة ماجستير، قسم العلوم القانونية والإدارية.

19. القريشي، عمر موسى جعفر، ٢٠١٢، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة النهرين.

20. الكساسبة، هشام حامد سلمان، ٢٠١٣، وسائل الإثبات أمام القضاء الإداري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

21. مهاوش، فاضل صغير خضير، ٢٠٢١، التدخل في الدعوى الإدارية، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية.

22. موسى، فؤاد محمد، ١٩٩٥م، نظرية الانحراف في استعمال الإجراء الإداري، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط.

ثالثا: الأبحاث والمجلات

1. إبراهيم، زينب احمد حسن، ٢٠٢٥، الأمن السيبراني في القانون المصرى، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مجلد ١٩، العدد ١٣.

2. إبراهيم، محمد؛ البغدادي، أحمد، ٢٠٢٢، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد الثاني.

3. ابو سمهدانة، عبد الناصر عبد الله، ٢٠١٧، نحو قضاء اداري الكتروني، بحث منشور فى مجلة جامعة الازهر، غزة، عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكم، العدد ١٩.

4. أشرف محمود، ٢٠٢٠، المحاكم الالمترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون عدد ٣٥، جزء ثالث، مصر.

5. إمام، سحر عبد الستار، ٢٠١٨، انعكاسات العصر الرقمى على قيم وتقاليد القضاء، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية مجلة الكترونية، العدد ١٠ يناير.

6. بوخالفة، فيصل، ٢٠١٨، الإدارة الإلكترونية بين متطلبات الترشيد ومعوقات التطبيق، بحث منشور في مجلة الامتياز البحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة سطيف ٢، الجزائر، مج ٢، ع ٢.

7. جانكير، فارس علي، ٢٠١٩، إجراءات رفع دعوى الإلغاء أمام المحاكم الإدارية، بحث، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مج ٤، ع ١.

8. الحربي، عوض حميدان نافع، ٢٠١٤، التأصيل العلمي للقرائن الطبية المعاصرة، بحث مقدم الى مؤتمر القرائن الطبية المعاصرة وآثارها الفقهية، مج ١.

9. حمود، عبد العزيز المرسي، ٢٠٠٢، مدى حجية المحرر الالكتروني في الاثبات في المسائل المدنية والتجارية في ضوء قواعد الاثبات النافذة، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، مصر، مجلد ١١، عدد ٢١.

10. خريسان، باسم علي، ٢٠٢٣، الامن في الفضاء السيبراني دراسة في التهديدات واستراتيجية المواجهة، مجلة كلية التراث الجامعة، بغداد، المجلد ١، العدد ٣٦.

11. الخلايلة، محمد علي، ٢٠١٣، مظاهر إستقلال إجراءات التقاضي الإداري عن إجراءات الدعوى المدنية في القانون الأردني، بحث منشور في مجلة علوم الشريعة والقانون مج ٤٠، ع ١.

12. درويش، اقبال نعمت، ٢٠٢٢، الوسائل التحقيقية للإثبات في الدعوى الإدارية، بحث منشور في مجلة الشرق الوسط للدراسات القانونية والفقهية، عمان، المجلد ٢، العدد ١.

13. الرزي، ديالا جميل محمد، ٢٠١٢، الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها – دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، بحث منشور في مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج ٢٠، ع ١.

14. الساعدي، جليل، ٢٠١٣، عقد بيع البرامج النموذجية للمعلومات دراسة في القانونين العراقي والفرنسي مقالة منشورة في مجلة الحقوق الجامعة المستنصرية مج ٥، عد ٢١, ٢٢.

15. سليمان، نصير خضر، ٢٠٠٧، المستجدات في وسائل الاثبات، مقالة منشورة في مجلة الجامعة العراقية، مج ١٨.

16. شحاته، محمد موسي على، ٢٠٢٠، انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمي في ضوء مبادرات الشمول المالي على تطبيقات الحكومة الإلكترونية بجمهورية مصر العربية، بحث منشور بمجلة الدراسات المعاصرة، العدد ٩.

17. الشهري، شاكر بن علي بن عبد الرحمن، ٢٠٠٩، الدعوى الإدارية معناها – خصائصها – انواعها، بحث، مجلة العدل وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، ع ٤٧.

18. عبد الحميد، عمارة، ٢٠١٨، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية – مجلد ١٠، عدد ٣، السنة العاشرة.

19. عبد النبي، مصطفى، ٢٠٢١، إجراءات رفع الدعوى الإدارية الإستعجالية والعادية، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، الجزائر، مج ٧، ع ١.

20. عبد حمادي، حميد، ٢٠٢٣، مشروعية الدليل الإلكتروني الناشئ عن التفتيش الجنائي، مجلة المدارات العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١، العدد ١.

21. العبيدي، عمر لطيف كريم، ٢٠١٧، التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، مج ١، ع ٣، ج ١.

22. العدوان، ماجد أحمد صالح، ٢٠١٩، التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانوني الأردني دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة جامعة العين للأعمال القانون مجلد ٨، ع ١.

23. العرشاني، علي مرشد، ٢٠٢٥، إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل القضائي مقاربة تحليلية لواقع القضاء وتحديات التحول الرقمي، الباحث العربي، مجلد ٦، عدد ٣.

24. العش، ابو الفرج، الفخار غير المطلي، بحث منشور في مجلة الحوليات السورية، مج ١.

25. عشبوش، محمد؛ رايس، محمد، ٢٠٢١، تطبيق الوساطة الإلكترونية المدنية في إطار التقاضي عن بعد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد ٨، عدد ٣، الجزائر.

26. عصام، احمد محمد، ٢٠٢١، اثر التحول الرقمى على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الالكتروني، بحث منشور بمجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، العدد الأول.

27. عطشان، نصر الله غالب، ٢٠٢٢، سلطة القاضي الإداري بنقل عبء الإثبات من المدعي إلى الإدارة في الدعوى الإدارية، بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية، المجلد ١٥، العدد ٥١.

28. العقبي، مصطفى علي، ٢٠٢٥، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في منظومة التقاضي المصرية آفاق وتحديات، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مجلد ٤١، العدد ١.

29. علي الدين، رشا، ٢٠٢٤، الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، العدد خاص أبريل.

30. العلي، مروان سالم، ٢٠٢٠، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، المجلد ٢، العدد ٢٠.

31. الفقي، أحمد مصطفى، ٢٠٢٣، توظيف خوارزميات الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة الجنائية بين الفرص والتحديات، مجلة القانون والتكنولوجيا، كلية القانون، الجامعة البريطانية، مصر، المجلد ٠٣، العدد ٠٢ أكتوبر.

32. الفليتي، سالم بن سلام بن حميد، ٢٠٢٤، أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على منظومة التقاضي في محاكم سلطنة عمان وجمهورية مصر العربية: الواقع والمأمول، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، أبريل.

33. فهمي، ليزه عبد العزيز، ٢٠٢٦، الإعلان الالكتروني القضائي بين النظرية والتطبيق، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (١٣)، العدد (١٣).

34. القاضي، رامي متولى، ٢٠٢٢، الدليل الجنائي الرقمي في التشريع المصري في ضوء أحكام القانون رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد (٢)، العدد (١)، كلية الحقوق، الجامعة البريطانية، القاهرة.

35. القوصي، همام، ٢٠١٨، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي العدد ٢٥.

36. اللمعي، ياسر محمد، ٢٠٢١، إصلاح العدالة الجنائية عن طريق رقمنة الإجراءات الجنائية، دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر بدمنهور، العدد الثاني.

37. المحروقي، ميادة مصطفى، ٢٠٢٤، القاضي الروبوت وتطور أنظمة العدالة نحو الخوارزمية، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون تحت عنوان الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي والعشرين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون، أبريل.

38. محفوظ، عبد القادر؛ سويقي، حورية، ٢٠١٥، انعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة، بحث منشور في المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد ٣.

39. محمد، محمد فوزي إبراهيم؛ البغدادي، أحمد محمد، ٢٠٢٢، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، مجلة بنها للعلوم الإنسانية ع ١، ج ٢.

40. محمود، أشرف جودة محمد، ٢٠٢٠، المحاكم الالكترونية فى ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة كلية الشريعة والقانون جامعة الازهر فرع دمنهور، ع ٣٥، ج ٣.

41. المرزوقي، عبد الله، ٢٠٢١، التقاضي الالكتروني، دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الامارات العربية المتحدة، مجلد ١٨، عدد ٢.

42. منديل، أسعد فاضل، ٢٠١٤، التقاضي عن بعد دراسة قانونية، بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ١، عدد ٢١.

43. منصور، ماجدة عبد الشافى محمد الهادى خالد، ٢٠٢٣، الحماية الدستورية للأمن السيبراني وأثره على النظام العام، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد ٥٧، العدد ٤.

رابعا: القوانين

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٩٤٨/٩/١٢

2. دستور جمهورية إيران الإسلامية.

3. دستور جمهورية مصر العربية الحالي الصادر عام ٢٠١٤

4. قانون إثبات المواد المدنية والتجارية المصري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ المعدل.

5. قانون أصول المحاكمات المدنية (٥٧) والمنشور في الجريدة العراقية العدد ٣٩٩٧ بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٥.

6. قانون الإثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل.

7. قانون الإثبات المصري.

8. قانون الإجراءات الجنائية للقوات المسلحة والإجراءات الإلكترونية الإيراني.

9. قانون التجارة الإلكترونية الإيراني الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٧.

10. قانون التجارة الإلكترونية المصري – قانون رقم ١٥ عام ٢٠١٤.

11. قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢.

12. قانون الخدمة المدنية رقم ١١ لسنة ٢٠١٦ – منشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣، العدد ٤٣ مكرر (١)، السنة التاسعة والخمسون.

13. قانون الرسوم العدلية العراقي رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١.

14. قانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته، منشور بالجريدة الرسمية، العدد ٢٩ تابع ب، في ١٩٧٨/٧/٢٠.

15. القانون العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

16. قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥.

17. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.

18. قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

19. قانون المصارف العراقي رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٣.

20. قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٤ السنة ١٩٩١ المعدل.

21. قانون تنظيم التوقيع الالكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤.

22. قانون حماية الملكية الفكرية العراقي رقم ٣ عام ١٩٧١ المعدل عام ٢٠٠٦.

23. القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ للمحاكم الاقتصادية المصري.

24. قانون مجلس الدولة العراقي رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل.

25. قانون مجلس الدولة العراقي رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧.

26. قانون مجلس الدولة المصري رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ النافذ.

27. مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدني المصري.

خامسا: القرارات والأحكام

1. أحكام مجلة الأحكام العدلية.

2. حكم الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥٧٦٤ لسنة ٥٠ ق.ع – جلسة ٢٠٠٥/٩/٢٥.

3. حكم محكمة استئناف بابل الاتحادية ذي العدد ١٢٠ جزائية / ٢٠١١ في ٢٠١١/٤/٢٨، (قرار غير منشور).

4. حكم محكمة استئناف بابل الاتحادية ذي العدد ١٨٨٧ج / ٢٠١٧ / في ٢٠١٧/١/٨ (غير منشور).

5. حكم محكمة التمييز الاتحادية رقم ١١٧٦ / الهيئة الاستئنافية منقول / ٢٠١٤ في ٢٠١٤/٥/١٨، (غير منشور).

6. حكم محكمة التمييز الاتحادية رقم ٢٥ / الهيئة المدنية الموسعة / ٢٠١٢ في ٢٠١٢/١/٢٥ (غير منشور).

7. حكم محكمة القضاء الإداري – جلسة ١٩٦٠/١١/٢٩، س ١٥.

8. حكم محكمة القضاء الإداري في ١٩٥١/٢/١٨ في القضية رقم ٢٥١ لسنة حق، س٦. ف ٦٣.

9. حكم محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٣/١/٢٠ في القضية رقم ٨٩ لسنة ٦، ق، س ٧، ف ٢٢٩.

10. حكم محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٧/٢/٢٤ مجموعة سنة ١١.

11. الطعن رقم ١٤٠٤١ لسنة ٤٨ ق.ع – جلسة ٢٠٠٥/٩/٢٨.

12. الطعن رقم ٢٣ السنة ٥٣ ق.ع – جلسة ٢٠١٢/٣/٣.

13. الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٥ ق – جلسة ١٩٨١/٥/٣، س ٢٦، الجزء الثاني، ق ١٣١.

14. الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٥ ق – جلسة ١٩٨٣/٥/٣.

15. الطعن رقم ٣١٦٦ لسنة ٥١ ق.ع – جلسة ٢٠١١/١/١٩.

16. الطعن رقم ٣٦١٩ لسنة ٤٦ ق.ع – جلسة ٢٠٠٥/٣/٢٦.

17. الطعن رقم ٨٧٣٢ لسنة ٤٦ ق.ع – جلسة ٢٠٠١/٧/٨.

18. الطعن رقم ٩٧٨ لسنة حق – جلسة ١٩٦٠/١١/١٢، س ٦، ق، ١٨.

19. طعن مدني رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٦/٣/٦، الحكم منشور على موقع محكمة النقض المصرية.

20. طعن مدني رقم ٣٤ لسنة ٥٣ جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥، الحكم منشور على موقع محكمة النقض المصرية.

21. القرار التمييزي العراقي رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٩٤/٧/٧.

22. القرار التمييزي العراقي رقم ٩٦ / س / ٨٦ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٤

23. قرار المحكمة الإدارية العليا العراقي رقم ٦٣٢ / قضاء إداري تمييز / ٢٠١٤ في ٢٠١٦/٩/٨.

24. قرار المحكمة الإدارية العليا في العراق رقم (٧٥٤) قضاء اداري / تمييز / ٢٠٢١ في (٢٠٢١/١/٣٠) (قرار غير منشور).

25. قرار المحكمة الإدارية العليا في مصر جلسة (٣) في اكتوبر / (١٩٦٨) مجموعة المبادئ القانونية للمحكمة الادارية العليا، المكتب الفني المجلس الدولة.

26. قرار المحكمة الإدارية العليا في مصر رقم ٢٠٩٤ لسنة ٣٠ ق في ١٩٨٥/١١/٢٤.

27. قرار المحكمة الإدارية العليا في مصر رقم ٢١٣٣ لسنة ٣٦ ق عليا في ١٩٩٧/١/٢.

28. القرار الوزاري رقم ١٣٥٠٧ لسنه ٢٠٠٢ بشأن إنشاء إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكه المعلومات الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٧، منشور في الأوامر العمومية بوزارة الداخلية المصرية العدد السابع.

29. القرار الوزاري رقم ٣٥٢١ لسنه ٢٠٠٤ بشأن إنشاء قسم لمكافحة جرائم الحاسب الآلي وشبكه المعلومات بالإدارة العامة للبحث الجنائي بمديرية امن القاهرة، المنشور في الأوامر العمومية بوزارة الداخلية، العدد الثالث، مارس ٢٠٠٤.

30. قرار محكمة التمييز الاتحادية في العراق رقم ١٦٤ / موسعة ثانية / ٢٠١٤ في ٢٠١٤/١١/١١.

31. قرار محكمة التمييز الاتحادية، رقم ٧٧٥ مدني، ١٩٧٤، في ٥/٣ / ١٩٧٤، النشرة القضائية العدد الأول، ١٩٧٤.

32. قرار محكمة التمييز العراقية المرقم ٥٣٠، مدنية منقول، ٨٤ – ١٩٨٥ في ١٩ / ٢ / ١٩٨٥، مجموعة الاحكام العدلية العددان الأول والثاني، ١٩٨٥.

33. قرار محكمة التمييز العراقية، رقم ٥٢٥/١٩٨٠ في ٥/٤/ ١٩٨٠ مجموعة الاحكام العدلية، العدد الثاني، سنة ١١.

34. قرار محكمة التمييز العراقية، رقم ٦١٨ / ١٩٧٦ في ١٩٧٧/١/٢٠ الاحكام العدلية، العدد الأول، س ٣، ١٩٧٧.

35. قرار محكمة التمييز رقم ٥٣٥ / تمييز / ٩٦٨ في ١٩٦٨/١١/٣٠، منشور.

36. قرار محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة العراقي رقم (١٠) قضاء إداري (١٩٩٠) في ١٩٩٠/١٢/٢٢.

37. قرار محكمة النقض المصرية، رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠٠٩.

38. قرار محكمة النقض المصرية، رقم القرار ١٢٣٣ في ١٧/٢/ ١٩٨٣، السنة ٤٩ القضائية.

39. قرار محكمة قضاء الموظفين في مجلس الدولة العراقي – مجلس الإنضباط العام سابقا – رقم (٢٣/٢٠١٢) في ٢٠١٢/١/١٩.

40. مجلس الشورى الإقليم كوردستان، قرار رقم ٣٦ / الهيئة العامة الإدارية / ٢٠١٨ في ٢٠١٨/٨/١٨.

41. مجموعة من الآراء الاستشارية الصادرة عن الإدارة القانونية بوزارة العدل الإيرانية في المسائل المدنية من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٦ بالتعاون المباشر مع السيد سلجوقي ومحمود أميني، ونشرها مكتب البحوث والدراسات بوزارة العدل، شعل.

42. محكمة استئناف البصرة، رقم القرار ٢٢٩ في ١٠/١٠/ ١٩٧٩، الوقائع العدلية، العدد السابع ١٩٧٩.

43. المحكمة الإداري العليا في الطعن رقم ٣٠٦٣ لسنة ٣١ ق – جلسة ١٩٨٨/٢/٢٠ القاعدة رقم ١٤٧.

44. المحكمة الإدارية العليا العراقي، قرار رقم ٩٧٨ قضاء إداري – تمييز / ٢٠١٨ في ٢٠١٨/٩/٦.

45. المحكمة الإدارية العليا المصرية، الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٣ ق – جلسة ١٩٩١/١١/٢٤.

46. محكمة التمييز العراقية، رقم ٢١٦ في ١٩٧٥/٨/٢٣، الاحكام العدلية السنة السادسة، العدد الثالث.

47. محكمة التمييز العراقية، س ١٦ ع ٣ رقم ١٥٨ ١٩٦٥/١١/٩.

48. محكمة النقض المصرية، رقم الطعن ١٠٤٣٢ لسنة ٨٢ قضائية / جلسة ٢٠١٥/٣/٢٢

49. محكمة النقض المصرية، طعن مدني، رقم ٦٦٤ في ١٩٨٢/١/٢٨

50. نقض رقم ٦٠٧١ لسنة ٨٠ ق – جلسة ٢٠١٢/٢/٢١، الموسوعة الألكترونية لأحكام محكمة النقض المصرية.

سادسا: المراجع الفارسية

1. ابوالمعالي الحسيني، سيد وحيد، ۱۳۹۵، قواعد تحصیل دلیل کیفری در فضای سایبر رساله دکتری پردیس فارابی دانشگاه تهران.

2. استوار سنگری، کوروش، ۱۳۹۹، چیستی دادرسی اداری در ایران دادرسی در اداره یا دادرسی بر اداره؟، مجله پژوهشهای نوین حقوق اداری دوره ۲ شماره ۴.

3. اسماعیلی، اکبر، بابک پور، قهرمانی، ۱۳۹۸، چالشهای فراروی دادرسی الکترونیک در ایران، فصل نامه دیدگاه های حقوق قضایی، دوره بیست و چهارم شماره ۸۷.

4. افشار نیا، طیب مبین حجت، ۱۳۸۹، اطاله دادرسی و توسعه قضایی تهران خرسندی.

5. افشاری اردبیلی، سمیرا، ۱۳۹۹، جایگاه علم قاضی در ادله اثبات الکترونیک در نظام دادرسی کیفری پژوهشهای حقوقی قانون یار (۴۴).

6. بهرامی، داریوش، ۱۳۹۳، حقوق ثبت املاک در ایران تهران انتشارات بنیاد حقوقی میزان.

7. بیداروند، مختار، ۱۳۹۲، چالشهای فراروی دادرسی الکترونیک در نظام دادرسی ایران همایش ملی قانون آیین دادرسی کیفری ۱۳۹۲ در بوته نقد.

8. پوران، محمد محسن؛ دارابی، بیژن، ۱۳۹۸، ارزش اثباتی ادله و اسناد در دادرسی الکترونیک، فصلنامه مطالعات حقوق، شماره سی و دوم تابستان ۸.

9. تقی پور، علیرضا، ۱۳۹۰، محدودیتهای حق پرسش متهم از شاهد در قواعد دادرسی و رویه قضایی دادگاه های کیفری بین المللی فقه و حقوق اسلامی دوره۲، شماره ۲.

10. جعفر زاده، میرقاسم؛ عاکفی قاضیانی، وحید، ۱۴۰۱، محصول دیجیتال به مثابه کالا در حقوق بیع بین الملل، مجله حقوق تطبیقی، ۱(۱۳).

11. حبیب زاده، طاهر، ۱۳۹۰، حقوق فن آوری اطلاعات تهران مجلس شورای اسلامی مرکز پژوهش ها.

12. حبیب زاده، طاهر، ۱۳۹۰، دادگاه صالح و قانون حاکم در بستر قراردادهای الکترونیک، تهران، انتشارات مرکز پژوهشهای مجلس شورای إسلامي.

13. حبیبی درگاه، شهرام، ۱۳۹۸، اصل دسترسی به عدالت با تأکید بر دادرسی الکترونیک، پایان نامه کارشناسی ارشد حقوق اقتصادی دفاع شده در دانشکده حقوق و علوم سیاسی دانشگاه علامه طباطبائی (ره).

14. حسن پور، فرزانه، ۱۳۹۳، بایسته ها و چالشهای دادرسی کیفری الکترونیکی در پرتو لایحه جدید آیین دادرسی کیفری پایان نامه کارشناسی ارشد دانشگاه فردوسی مشهد.

15. حسینی پویا، سید محسن، ۱۳۹۵، نقدی بر آیین نامه نحوه استفاده از سامانه های رایانه ای یا مخابراتی وکیل مدافع شماره ۱۵.

16. حسینی نژاد، حسینقلی، ۱۳۷۴، ادله اثبات دعوا، چاپ اول، تهران، نشر میزان.

17. خادم رضوی، قاسم؛ شفیعی، فاطمه، ۱۳۹۳، الزامات حقوقی ثبت الکترونیکی اسناد رسمی در حقوق ایران و فرانسه، مجله دانش و پژوهش حقوقی سال سوم شماره دوم.

18. خالوئی تفتی، سید سجاد؛ آقا عباسی، رضا، ۱۴۰۰، اهمیت و نقش دادرسی الکترونیک در رسیدگی های قضایی پژوهش و علوم مطالعات اسلامی ۱۲ (۲۸).

19. خان بابائی، سپیده، ۱۳۹۵، بررسی تطبیقی حاکم بر دلایل معنوی کیفری در حقوق ایران و آمریکا پایان نامه کارشناسی ارشد دانشگاه پیام نور کرج.

20. خدادادی، ابوالقاسم؛ علی، خالدی، ۱۳۹۵، شهادت از راه دور تحلیل ماده ۱۸۶ قانون مجازات اسلامی، پژوهشهای حقوق جزا و جرم شناسی، دوره چهارم، شماره ۷.

21. دیلمی، احمد، ۱۳۹۹، منطق استدلال حقوقی و قضائی مطالعات حقوق خصوصی دوره ۵۰ شماره ۳.

22. رحمانیان، سعید، ۱۳۹۰، مطالعه تطبیقی نظارت الکترونیکی در حقوق کیفری و ایالات متحده آمریکا پایان نامه کارشناسی ارشد دانشکده حقوق دانشگاه امام صادق (ع).

23. رستگار، عصمت، ۱۳۹۹، چالشهای حقوق شهروندی در دادرسی الکترونیک با نگاهی به جایگاه آن در فقه شیعه. مطالعات تطبیقی حقوق شهروندی (۱۱).

24. رستمی، ولی؛ احمد، خسروی، ۱۳۹۲، امکان سنجی تدوین قانون آیین دادرسی اداری با توجه به ماهیت و ویژگیهای مراجع اختصاصی اداری فصل نامه دیدگاه های حقوق قضایی، شماره ۶۴.

25. رضایی، علی، ۱۳۸۷، حقوق تجارت الکترونیکی، تهران، میزان.

26. رضوی، سید مهدی، همکاران، ۱۴۰۱، تحصیل دلیل در دادرسی اداری در پرتو حمایت از حقوق شهروندان فصل نامه پژوهشهای نوین حقوق اداری انتشار آن لاین.

27. روستا، نرجس، ۱۳۹۵، دادرسی الکترونیکی و تأثیر آن بر دادرسی منصفانه در عدالت کیفری ایران پایان نامه کارشناسی ارشد رشته حقوق جزا و جرم شناسی دفاع شده در دانشکده حقوق و علوم سیاسی دانشگاه علامه طباطبائی.

28. زاده حسین علیائی، زهرا؛ احمدی، احمد، ۱۳۹۷، دادرسی الکترونیک در حقوق ایران؛ اهداف مبانی و ویژگی ها فصلنامه تحقیقات حقوق خصوصی و کیفری ش ۳۵.

29. زارعی، محمد حسین؛ آزیتا، محسن زاده، ۱۳۹۴، نظام اثبات دعوا در دادرسی اداری، فصل نامه دیدگاه های حقوق قضایی شماره ۷۲.

30. زر کلام، ستار، ۱۳۹۱، دادرسی های الکترونیکی؛ ضرورتها، الزامات و چالش ها آموزه های حقوق کیفری شماره ۳.

31. ساورایی، پرویز، ۱۴۰۰، تحلیل حقوقی جنبه های ثبوتی و اثباتی انتساب داده پیام در قانون تجارت الکترونیک ایران، فصلنامه تحقیقات حقوقی دوره ۲۴ شماره ۹۳.

32. سوادکوه، سام، ۱۳۹۱، آیین دادرسی اداری در تشکیلات قضایی جمهوری اسلامی ایران پژوهش نامه حقوق خصوصی، سال اول، شماره ۱.

33. شاملو، باقر، ۱۳۹۲، تحول در اصول‌گرایی علم حقوق در پرتو پست مدرنیسم در دایره المعارف علوم جنایی مجموعه مقالات علوم جنایی زیر نظر علی حسین نجفی ابرند آبادی کتاب دوم، تهران: نشر میزان.

34. شمس، عبد الله، ۱۳۸۳، آیین دادرسی مدنی جلد ۲ چاپ ششم تهران دراک.

35. شهبازی نیا، مرتضی، ۱۳۸۸، احراز اصالت در اسناد الکترونیکی مجله مدرس علوم انسانی – پژوهش های حقوق تطبیقی شماره ۴، (پیاپی ۶۳).

36. شهبازی نیا، مرتضی؛ عبدالهی، محبوبه، ۱۳۸۹، دلیل الکترونیک در نظام ادله اثبات دعوا، فصلنامه مطالعات حقوق خصوصی، دوره ۴۰، شماره ۴.

37. صادقی، محسن؛ مهدی ناصر، ۱۳۹۹، خطرات حقوقی امضای الکترونیکی و الزامات قانونی پیشگیری از آنها مطالعه تطبیقی در حقوق ایران و آمریکا، فصلنامه پژوهشنامه بازرگانی شماره ۹۶ پاییز.

38. صادقی، محسن؛ مهدی، ناصر، ۱۴۰۰، مطالعه تطبیقی چالشها و راهکارهای بکارگیری ارزهای رمزنگاری شده دیجیتالی در نظام حقوقی ایران و آمریکا، مطالعات حقوق خصوصی دوره ۵۱، شماره ۲.

39. صدر الحفاظی، سید نصر الله، ۱۳۷۲، نظارت قضایی بر اعمال دولت در دیوان عدالت اداری تهران شهریار.

40. عباسی، رسول، همکاران، ۱۴۰۰، کیفیت خدمات الکترونیک قضایی و اعتماد شهروندان، فصل نامه حقوق اداری، سال نهم شماره ۲۸.

41. عبدالله، شمس، ۱۳۸۷، ادله اثبات دعواء حقوق ماهوی و شکلی انتشارات دراک چاپ نخست جلد سوم.

42. عرفانی، محمود، ۱۳۸۸، حقوق تجارت جلد سوم، چاپ اول، انتشارات جنگل.

43. عشق پور، منصور؛ اکبرپور، نعمت الله، ۱۳۹۵، جایگاه دادرسی الکترونیک در حقوق ایران، مطالعات علوم اجتماعی، ۳۲.

44. غفاری الهی کاشانی، نجمه، ۱۳۹۷، صلاحیت دادگاه های ایران نسبت به جرایم ارتکابی در فضای سایبری، پژوهشهای حقوقی، ۱۷(۳۴).

45. غمامی، سید محمد مهدی، ۱۴۰۳، مقدمه ای بر چرایی قانون گذاری هوش مصنوعی، فصلنامه حقوق دولت شماره ۱۵.

46. فتحی، یونس، همکاران، ۱۳۹۸، نظام مطلوب دادرسی اداری در ایران، فصل نامه پژوهش های نوین حقوق اداری، سال اول، شماره ۱، ص ۸۰

47. فیجان، محمد باقر؛ محبوبه حسینی، ۱۳۹۶، بررسی حقوقی دفاعیات شکلی در برابر استاد الکترونیکی در حقوق ایران و فرانسه و آمریکا، فصلنامه مطالعات علوم اجتماعی دوره ۳، شماره ۳.

48. قاری سید فاطمی، سید محمد، ۱۳۸۸، حقوق بشر در جهان معاصر دفتر دوم جستارهایی تحلیلی از حق ها و آزادی ها تهران شهر دانش.

49. قمری، اسماعیل، همکاران، ۱۳۹۹، تحلیلی بر اعمال قاعده مشروعیت تحصیل دلیل در دادرسی اداری فصل نامه حقوق اداری سال هشتم شماره ۲۴.

50. کاتوزیان، ناصر، ۱۳۹۲، اثبات و دلیل اثبات (جلد) (۱) تهران میزان.

51. کریمی، محسن، ۱۳۹۰، جمع آوری و استناد پذیری ادله الکترونیکی در حقوق کیفری ایران، پایان نامه کارشناسی ارشد حقوق جزا و جرم شناسی دانشگاه علامه طباطبایی.

52. گانن، الن، ۱۳۸۳، کشف ادله الکترونیکی ترجمه مصیب، رمضانی، تهران دبیرخانه شورای عالی اطلاع رسانی.

53. گلدوزیان، ایرج، ۱۳۸۲، ادله ی اثبات دعوی تهران: نشر میزان چاپ دوم.

54. لاشکی، حمیدرضا احمدی؛ ابهری، حمید؛ امیری، عباس مقدری، ۱۴۰۲، ادله الکترونیکی اثبات دعوا در دادرسی اداری و مدنی در ایران و فقه امامیه، فصلنامه علمی پژوهشهای نوین حقوق اداری سال پنجم، شماره شانزدهم، پاییز.

55. لینان دبلفون، زویه، ۱۳۹۰، حقوق تجارت الکترونیک ترجمه ستار زرکلام انتشارات شهردانش، چاپ دوم، نور شرق، جمشید امضای الکترونیکی دانشنامه حقوق و سیاست، شماره ۱۲.

56. محمدی، سام، حمید میری، ۱۳۸۸، بررسی تطبیقی ارائه ادله الکترونیک در دادگاه اشکال و اعتبار آن نامه مفید شماره ۷۶.

57. مرادخانی، فردین، ۱۳۹۳، دادگاههای اداری در ایران ابهام در مبانی سردرگمی در عمل، حقوق اساسی شماره ۲۲.

58. مرادخانی، فردین، ۱۳۹۶، عدم استقلال آیین دادرسی اداری در چارچوب قانون دیوان عدالت اداری، مجله فقه و حقوق اسلامی سال هشتم شماره ۱۵.

59. مرکز آمار دادگستری کل استان قم، ۱۳۸۶، راهنمای نرم افزار سیستم مدیریت پرونده قضایی، قم: نینوا.

60. مؤذن زادگان، حسن علی؛ الهام سلیمان دهکردی؛ مهشید، یوشی، ۱۳۹۴، حفظ صحت و استناد پذیری ادله الکترونیک با استفاده از بیومتریک و رمزنگاری کتاب حقوق کیفری، شماره ۱۲.

61. مؤذن زادگان، حسنعلی، محمد رسول، شایگان، ۱۳۸۸، استناد پذیری و تحصیل ادله الکترونیکی در حقوق کیفری ایران فصلنامه دیدگاه های حقوق قضایی شماره ۴۸.

62. مؤذن زادگان، حسنعلی؛ روستا، نرجس، ۱۳۹۶، دادرسی الکترونیکی در رویارویی با جرائم رایانه ای چالش ها و بایسته ها مجله حقوقی دادگستری ش ۱۰۰.

63. مولا بیگی، غلام رضا، ۱۳۹۳، صلاحیت و آیین دادرسی دیوان عدالت اداری تهران جنگل چاپ اول.

64. میر محمد صادقی، حسین ۱۳۸۳، جرایم علیه اموال و مالکیت تهران نشر میزان، چاپ بیست و پنجم.

65. نقره کار، محمد صالح، ۱۳۸۸، نقش دادستان در صیانت از حقوق عامه، تهران: جنگل.

66. نگاهداری جوزانی، داوود، ۱۳۹۳، نقش فناوریهای جدید در سرعت رسیدگی به پرونده های قضایی روزنامه ایران شماره ۵۷.

67. هاشمی، سید محمد، ۱۳۸۲، حقوق اساسی جمهوری اسلامی ایران ج اول، چ ۵ تهران میزان.

68. همتی، مجتبی، ۱۳۹۵، تحلیل قانون دیوان عدالت اداری از منظر استانداردهای خاص دادرسی منصفانه با نگاه به رویه دادگاه اروپایی حقوق بشر، فصل نامه پژوهش حقوق عمومی سال نوزدهم شماره ۵۵.

69. همتی، مجتبی، ۱۳۹۵، حق دسترسی به دادگستری در دیوان عدالت اداری با نگاه به نظرهای شورای نگهبان، فصل نامه دانش حقوق عمومی، سال پنجم، شماره ۱۶.

70. یاوری، اسدالله، ۱۳۸۳، حق برخورداری از دادرسی منصفانه و آیین دادرسی نوین، فصل نامه حقوق اساسی، شماره ۲.

سابعا: المواقع الالكترونية

1. Evan Andrews, Who Invented the Internet?, Date of visit 1/6/2026, Article published in https://www.history.com/news/who-invented-the-internet

2. Georgi Gardiner, Legal Epistemology, research in oxfordbibliographies, 9/6/2026, https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780195396577/obo9780195396577-0390.xml

3. HADDAD Sabine, Les moyens de preuves modernes tirés de la reproduction ou de la messagerie Article https://www.leqavox.fr/blog/maitre-haddad-sabine/moyens-preuves-modernes-tires-reproduction-1647.htm

4. Relevance and admissibility Date of visit 30/6/2026 Article published on https://www.britannica.com/topic/evidence-law/Relevance-and-admissibility

5. آزاد، دعاء، الفيديوهات لا تكفي لرصد الجرائم والجنايات إدانة المتهم بحاجة لأدلة تدعمها، مقالة منشورة في موقع مجلس القضاء الأعلى، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٦/٢٤، على الموقع الالكتروني https://www.hjc.iq/view.2587

6. بن صغير، عبد المؤمن، إشكالية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر المعوقات، الآفاق، مقال منشور على الرابط https://democraticac.de/?p=٣٨١٧١

7. حكم محكمة النقض – أحكام النقض الجنائي – الطعن رقم ١٥٨٥٨ لسنة ٨٩ قضائية، والصادر بجلسة ٢٠٢١/٤/١٣، متاح عبر الموقع الإلكتروني التالي: https://www.emj-eg.com (الموسوعة القانونية لوزارة العدل المصرية)

8. الحلو، ماجد راغب، الحكومة الإلكترونية والمرفق العام، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والامنية للعمليات الإلكترونية، دبي، على الرابط: https://www.f-law.net/law/threads

9. رقمنة منظومة التقاضي وعقد الجلسات عن بعد، تقرير بالتوصيات الصادرة عن مائدة مستديرة عقدتها وحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في ديسمبر ٢٠٢١ متاح على متاح على https://manshurat.org/node/75051

10. الصافي، هشام عبد السيد، التطور الإلكتروني لمرفق القضاء الإداري في مصر، بحث منشور على الرابط https://www.mohamah.net/law

11. قرار محكمة التمييز الإتحادية العراقية رقم ١٦٤ / موسعة ثانية / ٢٠١٤ في ٢٠١٤/١١/١١، قرار منشور على موقع محكمة التمييز الإتحادية متاح على الشبكة الدولية للإنترنت: www.sjc.iq

ثامنا: المراجع الأجنبية

1. Adrian Keane and Paul McKeown Oxford University Press, UK, 2012.

2. Adrian Keane and Paul McKeown, The Modern Law of Evidence, Ninth Edition, Oxford University Press, UK, 2012.

3. Anderson, Dorcas 2019, The Convergence of ADR and ODR Within the Courts: The Impact on Access to Justice, Civil Justice Quarterly, Volume 38, Issue 1.

4. B. Cross, Frank. C.Donelson, Dain. 2010, Creating Quality Courts, Journal of Empirical Legal Studies, Volume 7, issue 3.

5. Bahattin Karagözoğlu, Science and Technology from Global and Historical Perspectives, 1st ed, Springer, 2017.

6. Baosheng Zhang and Jia Cao, The mirror of evidence and the plausibility of judicial proof, Article in The International Journal of Evidence & Proof, 2017.

7. Bert Black, A Unified Theory of Scientific Evidence, Article in Fordham L. Rev, 1988

8. Brian Abbott and Veronica Alicea-Galvan et al, Science Bench Book for Judges, NJC and JSI, 2019.

9. CARNEGIE COMMISSION ON SCIENCE, TECHNOLOGY, AND GOVERNMENT, Science And Technology In Judicial Decision Making Creating Opportunities And Meeting Challenges, A Report in the United States of America, 1993.

10. Casey, Eoghan, 2009, "Digital Evidence and Computer Crime: Forensic Science, Computers and the Internet," Academic Press.

11. Daniel Weinstock, What is Evidence? A philosophical perspective, philosopher, Research presented to a conference National Collaborating Centre for Healthy Public Policy, 2010.

12. Dave Kleiman and Craig Wright, et al., The Official CHFI Study Guide (Exam 312-49): for Computer Hacking Forensic Investigator, 1st Edition, Syngress, Massachusetts, 2007.

13. DEirdre Dwyer, The Judicial Assessment Of Expert Evidence, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, UK, 2008.

14. Drahozal, Christopher. 2004, Ex ante selection of dispute forlitigation.

15. Edward L. rubin, Soul, Self, and Society, Oxford University Press, UK, 2015.

16. Gerring John, Social science methodology: A criterial framework, Cambridge University Press, UK, 2001.

17. Ghoshray, Saby. 2006, Charting the Future of Online Dispute Resolution: An Analysis of the Constitutional and Jurisdictional Quandary, University of Toledo Law Review, Volume 38, Issue1.

18. Granja, Fernando. Rafael, Glen. 2017, The Preserva-tion of Digital Evidence and its Admissibility in the Court, International Journal of Electronic Security and Digital Forensics, Volume 9, issue 1.

19. Haas, Aron. 2006, Videoconferencing in Immigration Proceeding. Pierce Law Review. Vol 5.

20. Hélène Aboukrat, Doute scientifique et vérité judiciaire, Mémoire de Master 2 Recherche Droit pénal et sciences pénales, Yves Mayaud, Paris, 2010.

21. Hendrik Kaptein, Henry Prakken & Bart Verheij, Legal Evidence and Proof Statistics, England, Ashgate Publishing Limited, UK, 2009.
22. Hendrik Kaptein; Henry Prakken and Bart Verheij, Legal Evidence and Proof Statistics, Stories, Logic, England, Ashgate Publishing Limited, UK, 2009.
23. Hynes, Jo. Gill, Nick. Tomlinson, Joe. 2020, 'In de-fense of the hearing? Emerging geographies of pub-licness, materiality, access and communication in court hearings', Geography Compass, Volume 14, Issue 9.
24. Kahsay Debesu and Andualem Eshetu, Law of Evidence. Teaching Material, the Justice and Legal System Research Institute, 2009.
25. L. Rhode, Deborah. 2003, Access to Justice: Connect-ing Principles to Practice, Journal of Law & Policy, Washington University, Volume 12, Issue 1.
26. Larissa Tracy, Torture and Brutality in Medieval Literature Negotiations of National Identity, D. S. Brewer, UK, 2012.
27. Lukasz Gruszczynski and Wouter Werner, Deference in International Courts and Tribunals Standard of Review and Margin of Appreciation, 1st Edition, Oxford University Press, 2014.
28. Mary Ann Mayo and Joseph L. Mayo, Menopause Manager: A Safe Path for a Natural Change, Diane Pub Co, 1998, p.291.
29. Michel Tibayrenc and Francisco J. Ayala, On Human Nature-Biology, Psychology, Ethics, Politics, and Religion, Canada, Elsevier Inc., 2017.
30. Paul C. Giannelli, Understanding evidence, 3rd ed, LexisNexis, New York, 2009.
31. Procopiuck, Mario. 2018, Information technolo-gy and time of judgment in specialized courts: What is the impact of changing from physical to electronic processing? Government Information Quarterly, Vol 35, Issue 3.
32. Rik Peels, Should We Accept Scientism? The Argument from Self-Referential Incoherence, in Kevin McCain and Kostas Kampourakis, What Is Scientific Knowledge?, Routledge, 2019.
33. Sanford Levinson, Torture: A Collection, Oxford University Press, UK, 2006.
34. Steven L. Emanuel, Strategies & Tactics for the MBE 2/II, Wolters Kluwer, New York, 2020.
35. Thomas S. Kuhn, The Structure of Scientific Revolutions, 50th Anniversary Edition, The University of Chicago Press, US, 2012.
36. W. V. Quine, On empirically equivalent systems of the world, D. Reidel Publishing Company, Dordrecht-Holland, 1975.
37. Wang, Liyuan. 2024, Application of information tech-nology in judicial field: The development model of online litigation in China, Computer Law & Securi-ty Review, Volume 52.
38. Wang. Minyan. The Impact of Information Technology Development», Journal of Law and Technology, 2006 وVol. 15, No. 3.
39. William Lane Craig and J.P. Moreland, Philosophical Foundations for a Christian Worldview, IVP Academic, US, 2003.
40. William Lane Craig and Kevin McCain, Kostas Kampourakis, What Is Scientific Knowledge? An Introduction to Contemporary Epistemology of Science, Routledge, British, 2019.